هذه حواشي أبكار
الأفكار على شرح
الضوء للشيخ تاج الدين
محمد الأسعرائني على
المصباح للإمام ناجي
بن عبد السيد
للشيخ عبد اللطيف بن جلال الرينى محمد الغنى

اعلم بلسكن
٨ المقدمة والكلام على اوائلها
١٩ مبادئ النحو
٢٣ الباب الاول في الاسماء المفردة
٢٣ تعريف الذات
٢٦ تقسيم الكلمة
٢٧ تعريف الاسم
٣٥ تعريف الفعل
صوحاسم
٣٧ تقسيم الفعل
٣٩ تعريف الحرف
٤٥ الكلام الجملة
٤٧ تقسيم الجملة الى فعلية وغير فعلية وفعلية واسمية
٤٩ اجل الغاية على الجر
اورد اعاد وغير شاير اعالهم وافهام اولدر
اولنورسه وعار يكوز كوتي في كمال باهز عقيب فلكل نجم روحم وجسم سلطانم
٥٧ تعريف الاعراب
٥٩ العدول عن الاعراب الى الحروف بالنيابة
٦٣ مواقع تلك الاسماء الستة
٦٣ التثنية والجمع المصحح
٦٧ [illegible]
٦٨ ما يستوي فيه الجر والنصب
٦٨ الافعال الخمسة
٦٩ التقسيم الاسم الى معرب ومبني
٧٠ الفرق بين المعرب والمبني وذكر موانع الصرف
٨٢ باب حذام
٨٥ تقسيم المبنيات الى عارض وغير عارض
٨٨ تقسيم انواع الكلمة باعتبار
حسن والعلم به
٨٩ توقيفية علم النحو الجامع لقوانين العربية
٨٩ تعريف العامل
٩٠ الباب الثاني في العوامل اللفظية
٩٠ العشرة القياسية
٩٤ عمل الرفع على الوجوه
٩٦ وجه وجوب تقديم الجعل على ما عمله ووجوبه
٩٢ تقسيم العامل الى ظاهر ومقدر
٩٣ تقسيم الفعل الى متعد ولازم
٩٤ قبل المجعول مفعول العامل
٩٥ تقسيم منصوب الجعل الوما يتعلق بالمفعول وحاله
٩٧ من اللام المكسور
٩٨ والمفعول فيه
١٠١ والمفعول له
١٠٢ والمفعول معه
١٠٣ والحال
١٠٦ تعريف اسم الفاعل
١٠٨ تعريف اسم المفعول
١٠٩ تعريف الصفة المشبهة
١٠٩ تعريف المصدر
١١١ تعريف الظروف وتقسيم الاضافة
١١٤ وجه عمل بناء الفاعل مع تحقق معنى الفاعلية
١١٨ تعريف الاسم المنادى

رد المحتار

٤١٥

وقف

نمرة حواشي البكار الاجلاء وفاضيخ للشيخ عبد الطيب بن جلال
الدين محمد الغني وبني خطيب دمشق على شرح الضوء للشيخ تاج
الدين محمد الاسعردي على المصباح للامام ناصر بن عبد السيد
المطرزي وغير بلغ به تلك الحواشي الى اخر الباب الثاني وبعدها موجود
بعضها وفراغه كذلك الى اخر الكتاب كراريسه لكنه ارطون

هذا الكتاب موقفة حرام سوكنه حفره المدرسة الحضرمية محمد العزيز
المدرس بها حسب البيان بالحجة المعروضة عنه ص ٢٠

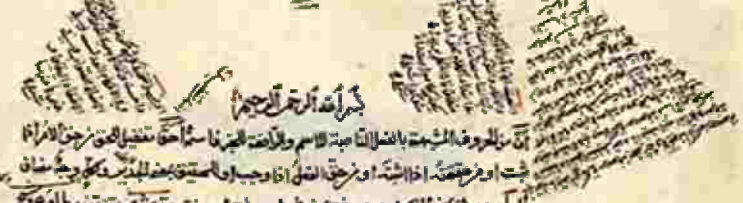

بسم الله الرحمن الرحيم

إن من الحروف الشبيهة بالفعل التامة للاسم والزائدة التي فاسمها أحق بتفضيل الحق من رجحان الأمارة ثبت أو فرضته إذا اشتبه أو نزع حق الفعل إذا وجب أو الصفة بعض الجد بكر وجع ضاف

إلى ما بعده بعض الذي أو موصوفة بجملة شيء وصلة أو موصفة بين شيء بتنزين سطاو وجع يعالى وكعفوا فنوشعت أصله من الوشاح وهو شيء ينسج من أديم عريضا ويرصع بالجواهر وتشد المرأة بين عاتقها وكشحيها مع ما بعد اعني قوله يذكرها صدق وجمع سدر بجملة أو له وفي الفصاح صدر كل شيء أوله أجد أول كل كتاب وبعد معروف والدفاتر وهو الكراريس وبتوفر أي يكثر توفر لهم ستوا فرون وتوفر وتفاوفر جيادا بجملة أو يتم من الوتين بجملة الجام ويجوز فاه بكسر سمي توفر بكذا إذا كاده مصروف الصم اليم ودراهي جمع ما سمع بسط من نفر الماشي بسطم السنة جولا إذا ذكر بعيب الغمض وإذا انشج في الجادة جمع السوق أيادي الطامر وهو خلاف الجيد أو خلاف المحض والطامة أي الشديدة جولا الأمام أو الأساءة والكف عليه اسبغ أو التمام وخبره قوله حذاقة توبيخ وإذا جوز وإذا جوز من زجرت الناقة وهو حثها بصوت أياديم جواب جمع يجوز فيه جمع يجوز كما مر وجميع بالقلة للكثرة المخصوصة والغبية والقوة والمراد بها الوسطى أو بطاعة الله أشرت من رشد ورشد أشا وتكلا لا حسنا يتكل جوظنه بكسر التاء وبعين خلاف الغرر والغفر بين لغة الدنيا جيد جود وبعير وجوالي الظلم بالضم الجور انظام وبليد بكسر خلقه فاجور جوز بالكسر من الجور يزيد خلاف اليد الخلقاء ويصور الحمل على المبالغة في الاشراك أو بالاضداد نفر بالياء بتاشرة أو ابليا يتالى بتاشر الفجر لا ابليا وكذا ابليل كل شيء وأصباحا بفتح الهمزة جمع مبهج وأدام الله قصد سبيل بالتنوين كذا في الكشاف واستنارت بجملة حتى صفة الأيام جواب إذا الفصاح خفر كل شيء جانبه خفرا جمع غرة وبين بيانه جبهة الفرس فوق الدرهم وأوضاحا جمع وضح بفتحتين ولد بيض كالدرهم هنا البياض غيل الأيادي معروفا وهيئة مشابهة بصوب حقيقة بذلك المذكور استعارة بالكف التصرف بين نواحيه توبيخ كذا هذا كيف يتركك كذا بمعنى وبيرة لا يبقي كالا يبقي الطعام والاوضاع يجد صفات الايام هذا خطب بفعل محذوف

أو يجد ذكر الا بجور فضل بصدر المفعول المطلق ربط بستة نزاد بين بسط كذا طاه تا نزاد وا
أساد جمع صف القيد للخارجيا نزيرا بقا بيان الاضافة التبيد فعال نهاية على النفس وجمع
أي كجليل يستعمل إضافة المزيد جو خليق بالكسر بعد حالة نزيري الناقة القادة والاخراء نزيرها
يعنف آه هداه تو يعلما وفي نزاهم صانها نزاقلت وذنه تا بالكر وضاتر بعين نزاسم السابع
شل تو له الدرية ج وبريطيو الاشهاي بجدا بعين فتحه وبتي بجي الصاي بزيادة عظم ثم تا كاه
أجل نعم الواصلة إلى جاده دين الاسلام وبتي التوصل إلى النعيم الدائم دار السلام وبكن
يتوسط رسول عليه السلام صاد الدعاء تو اتقاء على الله بكث السلام نزالطيبات
فلذلك قالم ثم القاعدة جلى الستقل أي الطيش نزاسكاني إذا عدة قيلا مكاه الطيف عاه الشيء
أكثر قليلا يا مبار الرسالة انقالها جوعيا بالكسر الحمل الثقيل مشاه اه عليه عمل شاق
الرسالة انقالها كما سمع إعانة بكث او نبي آخر عصر بجاد عيزا نزالا نبياء قاه بكاه لكاه بكاء
بني اسرائيل معين ومعين نزبكث وبعين نزبكاه لعيسه اعتوه هزوه وبين شيء بين نزمن وعيسى
جالوت وطالوت وشمعون عليهم السلام التوشيح نزاعاد وانيادة بنه استعانة حقيقة
حيث شيدا خشب الانساء عند الجد والسيادة نزبعين الاوصاف بالزهاد الاشتهاي الزهد بكسر
شل إلى الجد في جد بجود وبجلاة علف بياء استغل المبعوث نزسنة البطحاء السنة الكوط
البطحاء شل الابطح سيل فيه رخاء الحصا نزيد اذ مبعوث نزاشرف النافذ ان في بطحاء مكة
يتالهم تربيبا الا بالحي وهم بنو جد مناف وبنو عبد الدار وبنو عبد العزى وغيرهم ويتالهم
الا بطحيون ايضا وغيرهم تريش المعوا جج وهم الذين يكنون في خارج بطحاء مكة لعدم
بيوتهم وهم معينون بنزاوابر لربهم وتم نزهبل اسم بئر وقفز وعارب والحارث بنا فهز والاوجز
بطن نزاخير هم وسطها جو جيوشهم ما كاه نزهم بسبعثا نزرسوله كفر خيرهم الجزء
بزيد وصفة اخرى لد بضاحة صاقع للخطباء الصاقع جو يشتق بعين بليغ يتالم خطيب صقع
أي بليغ ناقع الجزء بضاحة بياضا المنطباء ثم كاه يتالم اصل الشيء ثم تعالى بالقطع وتزيد هم
كل بليغ ثاقب الفيادفيه وهو كناية نزسهمه لان نزشاه الثاقب الفيادفيه وجد الطبيعة
شاشة جمع شقشقة بالكسر شيء كالرية يخرجها البعير نزفيه افاتاج وتذكر ثالثة النبي عه

جمع صنو كفلس وهو في الحديث اخ الاسلام صنو ابيه وانما كان ماء الطريق وانكسفت
مزكات الجبل فانكفت اي تقصفت فانقصف كل واحد جمع جمع مزيد مزالهياط بالكيف وهاط واشتد
قتله واشتدت قوته وتزهمت بيانا اي تحركت مزغير غصة فتزهمت غيري اي حركته فتحرك
وتغصغصت اندرت بيانا تغصغصا اي بدرت في الاعضاء كما تفعل جوكن وهو الحلق
مزالبيه واشتغر اشتغارا عليه اذا الححت عليه مزغير فيه على الدرس وداهمه اقبل عليه
درسا مزدرست الكتاب دروسا ودراسة اي مزالخليع على الشيء اقبل عليه واشتغل
على الشيء اذا اشرف ولم يبق مزجزء اصباء الا قوه بيلده بحيث تاديث الا عجف الهزول
الكلم بقية مزاهل الفضل او مزل بضاعة قليلة ولهذا شاع بين مهنيه حتى واصله اي بيها
كاد بين سبعة اخوة يعيبه اي ظاهد عليهم ناكد مزاشتجى كاءة بينهم عداوة فتعاطا
فيه تجاهيا ولم يتناولها فتنة وقالوا الا فاية في قتله فقالوا اذهب بكم الى الجبل فخوفا منه
السباع فتذهب بهم فلما جاءه الغدر اوا فقروا وجزوا ثيابهم شد بالجزء فاطلقوا
لهم حتى اذا بعد فناداه يا بهم ما كان بالاتلاع لهم لا يظلل يريد لهم اخوتهم القتلوه وكذلك
الموتى وظلوا يشورونه مزلحم الجزور وبيلكان مزقالوا بعضهم ما الطيب بين ما والاخفيه
قالا يبعد كان على بلدح قوم يعني يريد والدته واقاد بن بلدح اسم مزهم فنقوله
مزبلدح الرجل اذا قعد ولم يجز بشبر اذا جد بكم شيب هذا الضب الذي موقبه كالخلم
يكون بين الجبرة بفتح الجيم جبل بمكة وجبل المقبرة الى الصفا ليس بجبل الحباس وبيلكان الا
اليس الا افقه ولم يبق بمكة سامر مزالسمر وهو الحديث بالليل مزسمر يسمر انوسا مزالجميع
اذا اهل الفضل افقروا بامرهم وصاروا الحاله كما فعل كبير الجمع منهم جيل وجه الارض وقد
كنت ايا ما الحدانة تنال فعلك الا مزجد انشد اي يذهب اوله وطارية وعنوان الهبا
اوله قالت لها اجتمع سواد جماعة مزطالبيه طالبيه علم الادب واحتفيه طافوا حوله
جمع غفير للجماعة يستوي فيه المذكر والمؤنث والاحاطة اعم الكثير مزالجوع وهو الخلو
والتغير مزالغفر وهو استيلاء مزتكلم متناولها مزالقلى فلاه مشرعيه اذا اعياه لقمه
فاذا اعياه فتناوله مع قلة بضاعة جهلته قطعه مزكلمه وبتته الجاءة في ليضاعة

ولا تسمه باسمها ولا بكناها ولا تضربها اي يفتابوبة غيبته ويذهبون
ذكاها بادخام مزهد تم ابيت احدكم اذا ياكل لحم اخيه ميتا والمعنى في الغيبة الاكل بالفم
واكثر ما ذم به الجاهلية جزاء ذنب بفتح المعجمة وسكون الجيم اي بكسر ومنه جزاء سيئة سيئة مثلها
وربما حيث بفتح الجيم وشد الواو اسم فعل بمعنى اقصر بالعراق مؤنث المغاة بزاي وياء ثقيلة فالف فرع من
بناء الكفاة مزاعلاه فخوسيا ذليلا بيتي اجزم مثلا فصارا مثلا يضرب لمن يجزي للاساءة
بالاساءة كاذاة الصفحة شبه بصفا وجه وكذا به بالمهزبذ والمغوية بالغاة كالغاوية
ثلاثي ازا بيتي ذنب كذلك المغوية بريحي اليه بلحم العدو والطعم بفتحتين وكسكت
كلمة حذاب يقال ذئب وذيلب وذيلبة تبع مجردا وينصب مضافا فالرفع على الابتداء
والنصب على اضمار الفعل لتوكيد الذم واداة كاما مصدر بمعنى الآلة استعمل احدهما
وهو الفتح في الدين بالضم مصدرا بمعنى الاقتراض ضد القضاء وبمعنى على الابتداء
والخبر محذوف وتقديره لهم اي لهم قسمي او لهم قسم من حكيتاب جمع حكيتة تصغير حكمة
بالفتح سهم صغير قدر ذراعي وبصغرا ذا لم يكن له نصل نفاية بن عاد كاما بنيه وبين رجلين
زرعا عداوة فلقيه ماذات يوم بجمع كل منهما جمعيه مثلثة بيلا وليس غير بيلين فحذهما
فقتل احدهما بنيه ثم حملا فقاتلا فقتل كل منهما صاحبه فلم يبق من كل جمع الا فرد
الامر في وكاما ذكر يضرب لقاء فقال كثرت فواقه لا تقتله فقالت لا تقتل فلم يقتل فقال
قد جبلا شجرة لها يسمى الشاة بياعة بزاي إبالا فيها فصدر القاة فذاق ورد الابل ثم
عمد واكب على البئر فركب القاة مزفوقه سقاها فوقع على ظهرها فنفر حتى اذا حاذى
مذهب شلا يضرب لمن يعرفه بالشر والعداوة ثم جاءت منه بمثله مزحتى شا اذا فوقع
بعرفج الشجر فاذا هو على ظهرها فاراد قتله فتبسم ضاحكا فقال له تضحك قال ما اضحك
الا شيء فاذا امرئ نعت مزتقدم ونقوله لاقح الآخر وهو اسم علما سمي بهما فقال عمرو بكر
لا يجلى سبيله فاخطيت ماصدرت ذا منزلة بفتح الزاي وسكون الجيم وباء مهملة وهاء تانيث مزهذا
الفرس تفسير القاة وهو المقاد بهذا ما عطف من الذيل والمغلظ عيب المغوية أبو ثال
الاصبحي اسلم اكمة غالب فيه ناس فاتاهم عليهم واتاهم فيه اعداؤهم فقتلوهم فصاروا

مثلا لكل شيء يجاذ اديا مثة مزشترك ثلاثة بالزيادة لما لك تضرب بالاجال مزالطريق المنهج
واخذ على الغرب مناه لعل الشيء يا ذكر مزقبل الغاد كاة العدد جمل كما بوبمنزلة العود
وكلاب الكاء غيضة بذي البادة ولا هلمت سطر فيه خطيت والاربعة اي لا صرة داخلة
الا بتمر بحمر مزقتل اليه تمر بقاه مزقه ومنه قوله تع ومزقناهم كل ممزق الاوبر الجلد
مزكل كثير وهو بر الاول تغيير صبر اذا تغيرا عزيز اذا خفت لاخذ داجر الذي
بهذا مزقول قالته امامة بنت ضغطل بن مزيقياء بن سعد بن زيد بن الغطمر كثير وهو
وكل فيه مجبر وامامة امات كاما مزوجها رجلا اعور يقال له خلف بن دعامي فملك عليه
زمانا حتى ولدت منه اولادا ثم سئمت خلقا فتزوجها رجل آخر يقال له حارثة بن مرة
وكاما اعرج مكسور الفخذ فلما رأته كذلك قالت كسير وعوير اي زوجاي فكل منهما
يضم بيتي الخصاصة الكاف وبعدها قاف يدخل من بيت الى بيت اذا ضم كسيرا وعويرا
وبقية مزهذا الباب جبة كاما بن وسليان بن ولاذ اخبث اخبر تقي ماة اراب بفتح
ومنه قولهم اتهم اراب بهم اصلي قال كعب بن زهير وطنا طنة سجل ثم دام ثابا
حتى اذا لمات اشعب طرقا مزالشعب واضحا شمرت مزذيولها ولم تذعر وحوضا جمع حوض
شق اي فرشهوة وانقطا مشق مزفوطة فانقطع اي شقه فانشق وانقع بالنون
عطشا على ارأب اشعبي بالراء بجامع وهو المرمن كعب واحمر وانا طاء اعرف
انفعل مزاطرد القوس اذا حنيتها وهيهات استبعاد للامل ومزهذا الكتاب
لام قد ابن وشيخ مزابن ذري الطمنة وستها الفاء الشق مزنفت اليه منفا فانفت
واشجع على الراء مزنعت الشيء بالرفاعي الخرق وهو موصوف وفي اذ نعاة بن
جبلا الى بني سليم فنعاهم بنو سليم فرمى الجيش على عطفاة فاستقاموا على
بني سليم فنعاهم ايضا فنفرت عطفاة الى بني سليم بالرحم التي كانت بينهم فقال ابو
عامر مزبني سليم حصرة مزاذا لانسب اليوم ولا خلة اشجع الحزن على الرافضي وعلى
اي يرحم لي بكر بن عبد مزسكاكة انهم سكاكة سدد مزهذا المبنى بالضم وبالسكون
بعد ضم الميم كلاهما اعتاد كعسكر وعنى بالكاف السواد مزالارض ومنه قطاع شعفا

يا ذا الجلال او يا ذا الطول او يا ذا الكرم والطول استغيث برحمتك يا ارحم
الراحمين كما يجيء ذكر الكتاب والتوسل بالمتوسل اليه حين لا ذا التقصير سلام ع
اي الخلوص من كل سوء اي خلاصا والتقاط اخذ بسرعة ومنه لقيط اي طفل
مختار واتخذ اخذا الاتخاذ مجيء الشيء باليد عن غير مجاورة ومنه عين
الخصوصة والمراد استعارة الطي على طي جميل وفيه اي بطريقة الايجاز والاختصار
صادفا مرتجا بمعنى الطلب والالتماس صدق بوعده فرق اذا اعرض مصغيا
عن الخطاب الجاب قطع الطريق عرفجة الكشاء الامر بعد خفائه سرحا من التعريض الى
رسالة الكتاب تلقيت اشارة بالاستثناء والاستفتاء استهلت اشرق الاسم المذكور
بما ورد الحديث في عليه من يلقى اكرياءه وهو اه يستهل ليتباعى نهم تيزاد بعرفة الاسماء
واستشرفت مرفوف اليه واستشرفه اي نزه كليف سطا وعتى عاد الجد والاجتهاد
اي فيه ما يبلغ على الكمال في شيء ليته والمرء نبأته وعلى اذا اي اوجد وآخر وتعوذت
استوزر بفتح الهمزة صحيح مرفوع عليه اجابة لدعوة نصب على المفعول لاجله اي
تلقيت جلية لدعوة وأوذن نبأ اي ارسلت الايذان الفتية مرا وفذ ذا الاجراء ارسله الى الصقع
قرة وفيه نكتيبي اي تكون الجاء منه ما موج بيت خلاف عيسة او مرجات بين بيوتها
يمنة الاتيان اليمنة بالضم البركة مرتع ما يرتع فيه الحيوان وترتدي من ماء حتى نظره جمع الجمع مرتع الجمع نبذ
اي اخذت النظر اليه بسرعة الصاع لحمة والحمة والكمي اذا ابصره بنظر خفيف برد ام العرجة
الجلاء اقامة وفيه التوفيق وهو جعل الله فضل عبده موافقا لما يرضاه ويحبه وبقية الشيء
بالضم واحد الاماني حقيق جدير وهو عليه كاف وهو الوكيل معلت اتاها على بوجه تكلم
مرعطت بالمهملة الاستاذية جاء بالجهة الاجنادية والخصوص بالمدح محزوة واما على حين تكلم
مرعطت بالمهملة على المزة قال الشارح الفاضل المحقق الامام الاجل كبير المحدثين بقية
علماء العصر سناد الدهر ابو الخير يحيى بن محمد بن سالم العيدروس الشافعي الاهدلي المعروف بالفاضل
اثار الله برهانه وبفضله تغمد جده فرد عرضا جاء كتابه فيما شرح قوله اي بعد الفتح
اشاد بحمد الله اقامه الحمد فيه اي بوجوده مفتوحا من الفرط اذا سبق ومنه يكون مشيء وقد

وارادة جلالة قالكيم ابو عمر الفرد فصار مثلا يضرب لمن استقل شيئا استغنى عنه جل
الاوصاف تنشأ اي نرتجل تنشأ اي يجيء شيء ضعيف اي تتجاذب وتقتسم وده جناب بالفتح
الفناء والمراد به رحلة الفتوة والغاب شجر بن وحلي ماله من حلية جمع حلية بمعنى
نظر الى بين الانام والاجلاف ورفرف عطف على جنا جنا الاكام والاسباب ما توسل
عليه هلكة مرتع لهم ورفرف الطائر اذا حرك جناحيه حول الشيء ويريد ان يقع عليه
وتوارت اي استوارة جمع شارة وقدم تنشيرا على ديدبة ومنارة توابيد جمع تابد الدثر
كبار الملابس جمع ثلاثة وجمع الجمع ثلاثمائة كنت احذري بالنواء واعترف مرتجا
الشيء الموج والتعدي كالجري يتعدى بالباء يقال عداه واستشرف معناه لغة ارتفع ورفع
راسه لينظر مرا استشرفك الشيء اذا رفعت بصرك ينظر اليه وسطت كذا جاء كذلك مرا استقل
مرا الشيء وهو قوله يا عجبا الناس يستكثرونني كما لم يرد جدي حيا والقيلة الرئيس
الحديث ابرنا اذا يستشرف العين والاذن اي ينظر لها تتبعا مرآة المرء والمدى منتهى غايته
بالفتح قوله الى ربيع مرا عه اذا اجمه فرق جمع فرقة وهي طائفة من كل وبقال لا جمع
بيت من القصيدة فقرة وتفوق اعجز فقرة كلامه اي تكلمه وجيد الاصل جيد بصيغة مرجز
فقرة الظهر جيد من الضرب في الارض بمعنى النظر بالعين فتوكلي بالي واستقلع طلع لربيع
ذكاء اي اطلب الاطلاع عليه واستند بالعرا طلب مقصودي من ربيع جيده والمزيد منثور
بطلوعه مرجوع جمع كلمة اي تجمعها من لمحاء كثيرة واحكام مختلفة من الفاظ قليلة موجزة
اوابد نفرت الدابة اي توحشت وشردت كانها لجنون ما تشرد يد الاوابد اوانس
قلايد الاوانس اوابد يريد بها كلماته الجامعة للمعاني الكثيرة الاشتمال على تراكيب جيدة ايتم
يجز معاني الخطباء تيه كتنوه الاوابد الاشتمال على معان دقيقة ورقيقة وبها تتفاوت البلاغة
السقيمة حقيقة تتاسى بها الثباتي وتلاياه يريد الوقوف عليه كما تتاسى الاوابد وانما
في الذكاء مرتبي قلايد وفي القضية خرايد والمادة انشاد بيعة مرتقطم ما جاوز
المشي والاريكي العمل الشهي مرشربت العسل واشتهيتها اي جيادها والتمر الغلاة وهو
كثير الطعم ودقي ما خزه والمادة الذال المعجمة اي اذا شارفني معلق بهم كنت احذري

اختلفا الحاجة بعد اتفاقهم على انها هو في انها موضوعة للشرط او غاية مقام ما وضعوا له
ابن الحاجب وغيره على الاول حيث قالوا هي حرف شرط كان
كان في الماضي حيث قالوا هي حرف شرط في المستقبل وغيره على الثاني
بعد قولهم ان كلمة ان حرف شرط فتابعه الشارح والخلاف في انها اسم او حرف ليس بشيء
والتوفيق بينهما بما ذكره كما ذكره خالف الشرط وابن الحاجب في ان
بين الحقيقة والمجاز المراد منها هنا المركبة يشعر به قوله كلمة هي او كلمة براد بها ما
المقصود بالنظر فيها هنا فلذكر اي لكون كلمة فيها معنى الشرط كانت الفاء الجزائية لازمة
اي لجوابها ليس المراد من اللزوم هو الوجوب بل الثبوت الاكثري بحيث لو جاء
الثبت الزوم الفاء ينقول الذي اداة الفاء لازمة لجوابها الا اذا استثنته بعض الشرط وكل
مستثنى من الشرط فالفاء لازمة لجوابه ينتج من اول الشكل الاول لازمة الفاء لازمة لجوابها
هذا استدلال بالمشهور على الاشهر او في مراد استدلال بلازم الغاير على التغاير بناء على
ظهور كلام اولي البراهين باعطاء اليقين الطريق الاولى وانما اتى فيها بالاعطاء اليقين
على ان لزوم الفاء بناء على جعلها جميع موارد استعمال اذ محل المنع ويكفي جزما على
التنزيل الفشاي الثبت للمتفرع فيقول الذي انها استعملت بعض الشرط لانها لم يكن تعلق
بين الشرط للجاءت الفاء لازمة لجوابها لكنها لازمة فيكون ثبت بعضه وهذا كما يقال السيف
الاعمى والسماء انعمة بغير تاء ولذكرت لم يبعد سماعه ولجاءت فيها البعد حينئذ قد احد
كلمة ان فيه مستعد فكذا المتقدم وهو ظن لم لم تقدم في صورة اسلوب الكلام وهذا كما ترى
استدلال بالاثر على المؤثر كذا بهذا ولا يكفي لهذا الامن ليس له ذوق وطبع صورة المقصود
شرق ولا يرضاه في ذلك فيعطيه فيعطي ذلك ويقوي كون قول تحقيقا وتثبيتا باداة
فيها معنى الشرط اذ هو في هذا الفن مشار اليه بالبناء وهو مؤثر بقوة في التحقيق والبناء
وما قيل ان قوله في يعطي للزوم الفاء كاداة قول فاذكرت على قيل لذكرت بعيد فتأمل
اما زيد فمنطلق مقول فيه اسم منتدا وقوله فاء جزاء مها كيف شرط فزيد مبتدا ومنطلق والجملة
جزاء الشرط والاقرب مها اسم شرط في محل نصب على الظرفية متعلق بقوله فاء جزاء
الشرط وكيف في محل نصب على الحال من الضمير المستتر في كان العائد على ما
والعامل فيها كان وجملة كان وما في حيزها من اسمها وخبرها في محل جر بالاضافة
الى الظرف قبلها وجملة قوله فاء جزاء الشرط الخ في محل رفع خبر المبتدا الذي هو اما
وجملة المبتدا والخبر في محل نصب مقول القول

الفاء

وفاعله ضمير يعود الى ما ومرجع ما بيانه الآتي فزيد مبتدا ومنطلق خبره والجملة في محل
جر بالاضافة الى ما وخبر المبتدا الذي هو اما محذوف تقديره مهما يكن من شيء
مهما يقع او يحدث كما يأتي فزيد منطلق وهذا تقدير يقوم به الاعم الاغلب الدنيا
لا يتم ولا يقوم شيء فيها بالقدر الذي هذه ما يكن من شيء كذا استعمالها حيث وردت
للتفصيل المتضمن للتأكيد المعنى للاستغراق الموجب للعموم هذا ويشعر بكون اما في تقدير
المفرد والجملة عوضا عنه ما حكم الاسم الواقع بعده الا الفعل فاقيم مقامه ثم حذف
الفاء الجزائية ضرورة زيد فمنطلق واذا زيد فمنطلق ووقعت الفاء في الخبر كراهة اذ يؤدي
بين حرف الشرط والجزاء لفظا كراهة منصوب على المفعولية لزحلفت وهي مضافة الى
المصدر المؤول والعامل محذوف والتقدير واذا زحلفك فالفاء لازمة لجوابها لانها
فعل يصح وقوعه جوابا اقيم مقام الفاعل مصدر اي اذا يقع الحلاة والاصل وقاة فيكون ترجمة ان
لازم الظرفية فيكون منصوبا ابدا فاقيم مقام الفاعل لزم ان يكون منصوبا ويرفعا
شاذا وانما جعل كذا لما اقول لو لم لما جز ووقع كمن بين ايديهم وما رفع ويقع كفوله
ابي الهيب لا يكلما فارت حلوبة بيد بين حيفه والصاع ولم يسلم فالفاعل عند
الفراء الجملة والمعنى يكون ذا يكون وانما انتقل على ان ظرفي يدل عليه اذ بين قيدة واذا ما
في الفعل قيلة اداة دخل بين حرف الشرط والجزاء ينافي قولهم كلمة وما بعض الشرط فقد لا لازم
كما يقال قد حرف قيد واشارة الى ما ذكر بعيد لما ذكرنا من ان ما ذكروا كلمة مقحمة التوسط
بين المزيد فيه والجملتين لا دخول لا بعض شيء شيئا فاحتيج الى الخبر وجعل جزاء
الجملة عوضا عن الفعل المحذوف وهذا معنى ما قال بعض المحققين وحقق بما ويمين بما
جزاء يجزأ على ما ذهب اليه بعض النحاة ان كنتم ربا وتمسك الشافعي بالآية
لم يلزمه غسل ظاهر الاشعر يريد بها ان لا يتقع اسم لا الاسم غسل ظاهر من الشعر
المسح تقديرا ان متضمنة اي الابتداء وكل ما هو متضمن معنى لم يلزمه عمل والعامل
وليس لكم ان تقولوا ان التعريف قد حاز حكم ما الكبرى فلا يلزم ان يقع موقعها اسم مبتدا
لزيادة عمومها اسم للزم الابتداء فتضاء بحق كما هو واجب لم يتقدر الا كما هو والا الابتداء

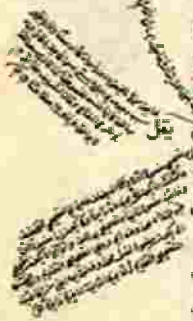

أي إن أردت قصرًا كثرة الحاسدين فإنه دفع اعتراض لدفع التوهم بما عرفت أي مع الذي عرفت
فيه وهو أي مع ما حال من الضمير المستكن في قوله مرجحة الحاسد على النبي لأنه أي فإن الوالد الأغر
من هو متى ما يلحظ أو مرادًا ما يلحظ وقت استنظاره وإنما فسرنا بأحد هذين الوجهين
ليناسب لأن أصل الخبر لا ذاته فإن الحال بمنزلة على الخبر وما قال إنه أي حال مع تلحيظه
لا يجوز لأنه يكون معنى القول إنما أردت أنه اللحظ لعدم التطابق بينهما لأن أردت يدل
على أخذ شيء على الزيد على الأول فيجوز لجواز تغيير الشيء بلا رمث وإضافة المختصر
إلى الإقناع في قوله مختصر الإقناع تشبيه أنه يكون من قبيل إضافة المسمى إلى اسم
جواب عن سؤال وهو أنه في الحال إضافة المختصر إلى الإقناع لا يجوز لأن بينهما من الاتحاد
فيكون من إضافة الشيء إلى نفسه المكتوبة أنه قيل هذه الإضافة جائزة لكون المراد من المضاف
المسمى ومن المضاف إليه الاسم مثل سعيد كرز ولا يكون العكس لأن الإقناع تسمى للكلام [illegible]
اللفظ وأما [illegible] بذلك الاحتمال أنه يكون من قبيل إضافة العام إلى الخاص كلفظ الدراهم
ومن إضافة الصفة إلى الموصوف كأخلاق ثياب أي لما استنظر المختصر المخصوص
بهذا الاسم أي الإقناع كلبذ قولنا سرنا ذات مرة أي سرنا مدة ذات مرة فحين حذف الموصوف
وأقيم الصفة مقامه أخذه حكم [illegible] يلزم التغيير إذ الخروج عن الوصفية و
زوال الظرفية وصفه بحيث أي سرنا مدة [illegible] الاسم فالمسمى هو الذات والاسم
هو اللفظ والضمير المجرور المتصل [illegible] قوله وكيف تحفظ فضلة القناعي ونحوه
من التنعم وهي ما تقتضي [illegible] فضلة [illegible] على وجهها ومن
عادة [illegible] العرب [illegible] بفضلة القناعي عند الخروج وإنه يكتفي
من [illegible] عند [illegible] الإقناع بالإقبة [illegible]
الولد الأغر بفضلة القناعي وحفظ بيد [illegible] جاز أنه يعود إلى الولد فيكون من
باب إضافة المصدر إلى الفاعل وذكر المفعول متروك أي تحفظ إياه أي يحفظ الولد الأغر
مختصر الإقناع ويحتمل أنه يعود ذلك الضمير المجرور المتصل إلى المختصر فيكون من قبيل
إضافة المصدر إلى المفعول فذكر الفاعل متروك أي يحفظ المختصر الولد الأغر

إملاءه كما هنا يجوز فيه أن يرجع على الآخر بوجهين أما الأول فلأنه إذا أعيد إلى المختصر يلزم حذف
الفاعل وإذا أعيد إلى الولد يلزم حذف المفعول ولا شك أن حذف المفعول أولى من حذف
الفاعل وأما الثاني فلأن القريب الضمير من المختصر والولد بعيد عنه وإعادة الضمير إلى القريب
أولى [illegible] لما كان مرجح الأول قويًا قال في الأول جاز [illegible] يحتمل على
أنه كثر الشيء في بعضها وجاء في مقام ويحتمل وليس فيها ثبوت الفرق فإن قلت
لا نسلم [illegible] لأنه لا يجوز أن يعود إلى المختصر لأنه حينئذ يلزم حذف الفاعل وهو [illegible]
قلت [illegible] الفاعل [illegible] المصدر فإن قلت إعادة الضمير إلى المختصر أولى قوله يلزم
حذف الفاعل قلنا لا [illegible] في المصدر كما ذهب إليه قوم [illegible] على الصفة المشبهة
قلت [illegible] في المصدر [illegible] وما ذهب إليه قوم ضعيف من قياس
على الصفة المشبهة [illegible] قوله وحافظ بمعرفته أي أدرك بمعرفته [illegible] الإحاطة أدركه
الشيء بكماله [illegible] محذوف أي أحاط الولد الأغر مختصر الإقناع جميع ما فيه من الفروع
والباء [illegible] حفظ [illegible] يرفع الإبهام المستقر [illegible]
أي أحاط [illegible] التمييز عن الفاعل كما في [illegible] وإحاطته
علمًا [illegible] هذا المعنى لا التعليل [illegible] صاحب [illegible]
وكذا أي كما [illegible] قوله وأتقن ما فيه [illegible]
الفرق بينها أن التمييز [illegible] فاعل [illegible] أي أتقن معنى ما فيه ولفظه [illegible]
[illegible] أحكام [illegible] معرفته مع [illegible] وضبط قواعده الكلية مع جزئياته أو بمعرفته
بإتقانه [illegible] قوله وأتقن ما فيه من العلم [illegible] كقوله أي [illegible]
في [illegible] قوله وأتقن ما فيها [illegible] الأرض أي شققنا عيونًا لأنها في
[illegible]
[illegible] الأرض عيونًا لأن معناه
جعلنا الأرض كلها [illegible] كما اشتعل الرأس شيبًا بالنسبة إلى الاشتعال [illegible]
وفي قوله وأتقن ما فيه اسم موصول بمعنى الذي [illegible] صلته [illegible]

الاسمين او احادا وهو كمرئ وثانية وسطوحا بدلا عن واو كاد وهي كتسمع لا قائلا كرام ونصر
كثانية وسطوحا الا تعاد ولا ثانية واحدا بدلا كما من قوله كرامتها بالتاء تابع اتبع
كرامة على انها مفعول لها ومن مصدر بمعنى الى المفعول وذكر الفاعل وترك ذكره اي كرامة
في متحقق مثل واتخذ الله موسى تكليما قوله ونيت حركة منها قال اي بحركة واحدة منها
ما ذكر والتنوين عوض عن المضاف اليه الا في ابتداء الفاء مكاه الواحد كاف خذ وكل
اتينا مكاه وعلا اي كل واحد واحد مما ذكر مصدرية والضمير للمتكلمين بصيغة ذكر بصيغة اي
نيت حركة كل واحد مما ذكر كاه حال كونه موصولا فاعلا ورده بقوله ولا يحسن ذكره مع موصوله
اي واسم جوازه كمن كاه لا يحسن لان كتاب الحذف لا تبقى الحسن لا يستلزم تبقى الحسن فلا يرد
لغريك اجبا سيبت لنا الا الاجبا الحسن لان المبقى هو الذكر دون المذكور والاكاه نحن
المسلمة منقية قيل قابل الاه بقوله في انتفاء الجهتين بكيفية انتفاء واحد من افراده واستلزام
الصفة منفيين اقول نعم الا انها اذا كانت موصولة فالمتبادر من ان يتبع قيد بادي الرأي الطيف
جدا فكذا قوله وجب اتباعه عليه كاه قوله فان ما اذا كانت مصدرية ظاهر كانت الاقدر سلمنا
التوافق دون الاتحاد كاه وجه سداد وفي الاول دلالة كاه على ان ذا حال دون لا يحسن عدم جواز
بل عدم حسنه قوله استقلالا للافادة كذا لك في انتصاب استقلالا كاه
على انها مفعول لها ذكيت بقوله ونيت حركة منها ما ذكر ولا انتصابها على الحال الغير
المتصل ذكيت بمعنى مستقلا او مستقلا اي حال كونها بمعنى ما فهو حال من ضمير المصدر المرتفع
وفي ايضا نظر لفهم من المفاعيل المطلقة التي حذف عاملها واجب اي كما ان ايضا يجيء وجوبا وقوله
واتاه بالمد والقصر وهو نعت للمصدر الاول في الفاء مكاه الواحد وذا اسم المفعول الحال
تقدم فيما ذكر من ان المستتر اذا جرى على غير من هو له ابرز وانما قال كذلك لان اذا اعلمت بها
تقاربا لم يمكن تشابههما والمفاد هو مفعول فاه قيل لا يجوز فاه كون فاه المفاد هو مفعول
لان الانتقال عند التكلم قليلا وخالا يستوجب المفاد فالصواب ان يجعل كما المفاد اجيب
بان هذا الغاير انما ذكر كاه مفعولا للاستقلال فيه للحقيقة هو المفاد وليس لانه مفعول
محذوف تقديره استقلالا لافادة المفاد وفيه تامل حال من المفاد فيه بمعنى الشيء والمراد

اي بالفاء اما الاصحي المتقدم ذكره واللام فيه للعهد او كل من سيفيده منه واللام العيني
وتطوع قوله اخرجت لذكره يا ايتها خلي يا لقلب يجلب عين الشاق واكماه بمعنى الذي
كمن في ما ذي ترويت انه لا يفيد التعريف قلت يجيء الصلة بجلاق للام على اداة كاه الا يسلم
تمكن في الموصول وكونه بها والجنس الاتم لا يدفعه قوله غير ذكره قال ذا حواشي
غير يجيء ان حال عن الغير المتصل باستعيت وصفة في الاصل فساه المغايرة اي
مغايرا لذكره اي في حال كونه مغايرا ويستوي فيه الاحوال كما لا في عن النفي يجري كما ذكره
حرصا على عدم التصرف وجاز فيه ثلاثة اوجه الاول تذكير بالذال اي باد غامها في الذال المعجمة
في الذال المعجمة بعد الانقلاب وتاء تذكر مع الذال المعجمة اي باد غامها في الذال
المعجمة بعد الانقلاب والثالث مذكر بالباء المعجمة في الذال المعجمة
بعد انقلاب تاء الافتعال والاصل فيه اذكار فالتاء اذكاه ذا لا وزانه تقاتل الا ان
دالا ويجري الادغام اذكاه اسكن والفاء لعدم الاتحاد كما مر فيه موضعه وشذ اي
شذ مذكر اذكر بالذال واذكر بالذال المعجمة وقد حكم الصباغ اي ذلك الادغام ايضا لما
ذكروا ذكر قوله الا ما ذكر قال الخافي اسم الموصول ههنا وفيه بعض النظر هنا
انا منصوب على الاستثناء المنقطع لان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه الذي هو كما مر
على البدلية من ضمير ذكرت بدل البعض من الكل اي كم ذكرت الا ذكر ما اذكره بهذه الفتاة
متعلق بمنصوب المقدر بينه وبين ما اي منصوب على البدل من ذكر شيء بسبب جذب
المضاف اليه اذ لو ذكر كما ذكاه ذكيت واجب النقب على الاستثناء وانما قيد ذكر كما للتنبيه
عليه قبل تمام الكلام ويجوز ان يكون متعلقا بهذا التقييم جهة البدل وانما
يجوز وقوع البدلية من شيء بدل البعض من الكل قيل قد يجاب بهذا سهوا لان البدل منه الموجب
وشيء وسائرا موجب الجملة اذ المنفي اذكر المتعلق بشيء هو من الجنس البادي في جميع البدل
فالتوجيه هو ان اخت خالته لابن اخت خالته او مجرور على البدلية من سائر ما عطف عليه شيء
او على عليه والمنفي على الاول الا ما ذكر من الذكر وعلى الثاني هو الذكر الذي هو ذكر وعلى
الاول الموجب شيء ما ذكر وكلاهما بعيدان اعرابا لكل منهما يحتاج الموجبين ابتداء تفصيلا وايانا

بالطبع بالاتم والملاكم ترجح وانما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها دوام خلود التأبيد
وليس بجاز اصلا خلافا لمن جوزه بمثالها وقيل لابن عباس هل في القرآن مجاز فقال لا
آخر وعزت باء تفيد الاستعلاء مراد ودرهم ابن مالك ضد وعنه وليس سالم فليس فقط
دال بالوضع على الدال المجموع فهو مرادف لقولنا الوضع منها القيد الثاني من القيود
الاربعة كونها اي كون اللفظ دالا على ما يتبادر من اطلاقه وقت ما يقع فالدلالة وهي كون
الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر وعرفها البعض فقال فهم المعنى من اللفظ عند العلم
بالوضع والاولى ان يقال ان اللفظ المستعمل في غير ما وضع له إما عقلية او وضعية وتقابلها إما طبيعية او عقلية
او وضعية أما مطابقة او تضمن والتزام والمعنى في الاصل مصدر ميمي أي قصدت بحي
الفصول الاكثار منه والاحتراز عن الالفاظ المهملات جمع المهملة وهي التي إذا سمعت
من الموضوع غير موضوعة بازاء معنى بان كانت كلمة بلا كونها لفظا فكخوتم ومحبب
وخسق مثلا مضاف على الصحيح اي اصل مثل وتمثيل بكل اذا قصد التعميم وفي احترازي
وغيره كخمر فانه لفظ دال لانه لا يطلق الا على مائع مخصوص والتقييم في احترازي
دلالتها على هذا المعنى اصلا فمن وجد ما اراد بالوضع فلا يستعمل فيه ما اراد عدم دلالتها على
والدلالة لم يشترط لزوم قطعا للاعتراض بمنع اللازم انها ضمنا او فصلا او اشارة الى
انها ليست جنسا ولا فصلا حقيقيا لانها كلمة ما هية باعتبار تركيبها لا يكون الا
بالاعتبار الذي يكون منها اي يكون القيد في هذا الحد مرجع الضمير جنس الكلمة
بالنسبة اليها وكما ينبه اي يتبه كل واحد منها وفصلا انها ايضا بالنسبة اليها لا يشاركها
فيها فاندفع ما قيل لانه كان الاحتراز بالدلالة على كل الجزء الشركة وكذا الفصل
لانه كان لدلالة على الذاتي المميز فما يكون جنسا او فصلا لا يكون فصلا او بقيت
وكما لا كلمة من الشيء الماء خرج بذا التعريف اشارة الحرف مع وجوب
ذكره والدلالة والاحتراز عيب يعلم بهما كذا بهما لانه لفظ لا يلزم من العلم به العلم

دالا وبالكسر ويجوز اجتماعهما فذكر اللفظ جنس لكلمة بالنسبة الى المهملات وفصلا لها
بالنسبة الى الدال والاصح وكذا الدالة جنسا لها بالنسبة الى الدال والاصح وفصلا بالنسبة
الى المهملات القيد الثالث من القيود الاربعة كونه كذلك اي كون الدلالة متناولة جزئية
فيخرج الاعتماد على الموصوف اي كونه كذلك الذي وقت الفعلية عليه مفردا وهو ما
لا يستعمل في اللفظ المفرد الذي لا يقصد بجزء الدلالة على جزء معناه لا يكون في جزء اول جزئه
الا بعني لم اول بعني ليس جزء المعنى المقصود ولا يكون جزء الدال عليه مقصودا
بهذا ذهب اليه النظامية وبالجزء اي كخمر ضارب وخمر يجر وسكران ما لا يقصد كب
وأما بعض الفاعل فليس بفاعل بهذا بين بكذا ويستفاد عليه والى هذا القيد اشار بقوله على معنى
مفرد وذا احتراز عن المركب الدال على معنيين فاكثر احدهما التعريف الداخل عليه الالف
واللام وثانيهما المذكورة مع الادوية الدال عليها لفظ رجل وهي كناية عن اسم مركب مبهما
حذا الموضع فانه مفرد مع قولنا من قال فيه ملاة بعني رجل كريم ابوه وتمر هو ابنه
وذكر عندا بلوغ والاستيناء اه يتقيد بهذا القيد واذا كان الالف واللام في الرجل دالا
على التعريف ورجل على الذكورة مع الادمية فهو كلمة لا كلمة واحدة كونه دالة جزء لفظ
جزء معناه مقصودة بكذا ذكر الرضي وفي بعض الشروح جاز ان يقال بعضها مهملة
الكاف من والكل بعضي في حواشي كتاب وكان اسم فاعله ثلث اليس قد خرج بقيد
اشارة بنا الرجل بالافراد الموضوعة بها الشاء بالرفع على الفاعلية الموضوعة لاعتماد الموصوف
بكذا لفظ كالمتقدم بذا ليس انا لا كلمة ما وللتقدم رأي قد خرج اشارة كبعد
ذكر افراد اللفظ بينها فخرج الثنى لانه اكثر من الواحدة لا يكون الا الواحد فذكر المفرد
في قولي بعني مفرد مستدرك قلنا اه ذكره ليفاد كونه مستعملا بها لانه لم يكن لقيد احتراز ولي كما
اه مثل الرجل لشئة احترازا عن الرجل الجنس بالاسم واضمائره وبجمعه وزوجه الضمائر
من الهاء والياء والالف والنون قد تتنزل الاسم والحروف وجمع جزاة وهو لاة الشئة متعلقة
وقد قدرنا عليه الراجح فيه الى شاء ويجوز اه يقدر بعد اي تتنزل الاسم منزلة
لفظة واحدة عرفا بحيث يصح اطلاقها على اللفظة الواحدة عليها فلا يخرج بمثال هذا بقولهم

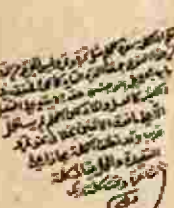

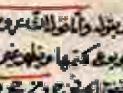

في الفعل بالكرة الحملية بل هو داخل بعد عدم الاعتداد الاصلي في الاعراب بالاسم والفعل تأمل
فيه عليه والتحقيق كما اشرنا اليه فيما سبق ان الجر مطلقا لا يدخل فيما يدخل فيه الجر
الذي هو على طريق التسليم سالفتين الرفع وسيشير اليه فيما بعد فاذا قلت اذكاة الجر لا يوجد
الا في الاسم فلم وجد في الجر في غيره وهل هذا الا وجود المقيد بدون القيد فكيف يسلم الثاني
قلت انه اسم ولكن سلم فحمول على غيره مقول فيه ذلك فالدخول فيه في الحقيقة الموجب
بمقول لا بنفس فرده وهو عليه على طريق الكناية وهو ليس بمقوم على نحو زيد مرفوع بقيام
لانه قد يكون مرفوعا لا على الاسم تقديرا فعله والتنوين في الاصل بعد من نون اي ادخلت
التنوين وفي الاصطلاح نون ساكنة تتبع حركة الاخر لا للتأكيد وضعت بها محله على ما ذكر
بعض الفضلاء فهم انه تابع الاول للاول على الكناية اي على ما دخلت عليه يشابه الفعل با
الوجهين المذكورين في متبع الفرع اذ على انه لم يشابهه والفرق فحمال على الاول لما كان
الكون وقيل بوجوده لاشبه الفرع فحمل والاكثرية اذ لا شبههما والا فلا عموما وخصوصا من
هذا التنوين بالاسم باعتبار دلالته عليها وذكر ما لا تابع له وانما اختص لحاق التنوين
بالاسم لانه انما يدخل الكلمة انما في بين المعرفة وهي المعرف وستعرف مفهوما ذا ثبت
اشارع الى الضرب الاول ولن يأتي هذا الا ذا كانه دالا على الاكثرية المعتبرة فيما بالفرض
والتسمية اصطلاحيتان للقوية نحو زيد وهو علم وتنوينه ينظم انه منصرف وجعل
وهو نكرة متوسطة للكون النكرة كما في والاسقط هذا العلية وستعرفه عند اللام
قلت اي كما في حسن بقلة علما وذو الامر فانه قد على انه منصرف مطلقا والتنزيل
في نوعي الاسم الذي ذكر لم يراد به دليل قوله وذكر اي دخول التنوين الفارقة بينهما
لا يتصور الا في الاسم لانه الفرق المرتبي لا يتصور الا بين شيئين وهذا لا يتصور الا في
الاسم اذ المعرفة ومنعه لا يكون الا في الاسم والمعرب اذا دخل عليه تأكد وسيجيء
تنوين التنكير اشارة اليه بقوله وانما فرقا بين المعرفة والنكرة وستعرف مفهوما ذا
شاء الله تعالى وكل مثل التنوين الداخل على اسم الفعل نحو صه ومه والتنوين بل في المعرف
بأل كما مر لان الالفاظ لفظا يستعمل تارة منونا واخرى غير منونة فاذا دخل التنوين

كلا نايف الجر انه هو نوع من اخلاق الاعراب فلا يوجد كذلك الا فتعاد كيف وان
وان يصح به كون يكلمات ذكر اليه وموقعه اذا الاعراب صحيح فيه سيقع لا مطلقا الاعراب فيها
اذا الاعراب له اعتبارات ثلاث اعتبار دلالته على معنى وهو كما نحو ضربت زيدا في بعض النسخ
صحيح ليس مرادا وقد ذكرا فعا ادعى النسخة الاخرى توجيهه ظرا ما على النسخة الاولى فتأمل
اما ذكاة الاعراب فلانه ذهبت الجزء يتبع تزيد وجوده وعدمه قريب تأمل التعليق
في الحاشية وليد ظ الاحق على الفعل وعدم كما الجر من الاعراب ما هو متابع على بقية ان
التنوين فيه ولو اعتبار ذلك امر الذي يظهر الاعراب فيه بعض الاحوال صحيح وفي بعضها
تقدير اشل التنوين صحيح وقد ما ينافي ان يظهر تقديرا وما يظهر صحيح اشارة بعد حال من الاحوال الا تتابع
حركة الاعراب علة مثل المنصرف فانه قلت فيه بعض النحو حركت بتابعين وهذا ينافي ما ذكرتم
قلت هي علة تقديرية لا ينافيه لانه قولنا التابع حركة الاعراب عند ليس علة للقسم بل هو علة
للتقدير في شيء فيه ويشمل التقديري كما في القسم الاول فهو ليس شاملا للقسم الا بل هو شامل
لاتباع حركة الاعراب عند والصحيح بهذا جملة على ارتكابه وكان الوجه البعيد والله اعلم بالصواب
وسلم يطرد ذلك اذ وذكر فضل التقديرية مرتبة متأخرة وانتهاه يظهر محلا لا صورة وانتفاء
ايكاه فيه حيث حرك للعربي فلو كان الحركة كحركات الاعراب بعد حركة بناء مثلا
يجر مجرى الحركة الاعرابية في عمل لو وقع فيه زيد مثلا نحو مررت بزيد يظهر فيه حركة الجر واذا تقرر
هذا الاصل فنقول الجر المشاهد من العوامل تتبع على الوجه الاولين اي الوجه المشهور
التقديري والوجه التقديري دون الوجه الثالث وهو الوجه الجيد حاصله كلا ما في الجر
على الاعتبارين الاولين لانه مطلقة الجر ظاهره الجر على الاعتبار الثالث ولئن قلت لم خصت
كلا من دون اذ الجر في الاعراب بالاولين دون الثالث ثم يرد عليه بقوله الوجه الاول الحكم
على شيء بما هو الذي وقوعا مثل هذا من ليس الحكم الكلية للاعراب الحملية فانه سيجيء قوله
الضمير راجع الى شيء ما انه موضوع الحكم اما على الفاعلية او على الابتدائية او على المفعولية اذ
منصوبة على المفعولية او على البدلية او مجرور بالاضافة او مجرور بالجر فلم يتقدم اي يعتبر
بالكرة الحملية اذ لو اعتبر وما حكموا بانه مجرور وكذلك كل اي كلام يعتدوا بها في الوجه لم يبق

الآخر لا لمشابهة او لجاز ويسمى إما من او من غير الاول لوقوعه الآخر والفعل الفعل
المضارع والآمر لمشابهة اما ان يتقدم الاسم او لا والاول اسم والثاني فعل والثاني
المفتوح الآخر الماضي قال لانه في الثاني حمل الدال جنسيا والمد وجوبا على اقترانه حدثا بزمان
فعل صيغ بحركة اسم تنزيلا لتلك فعل قرب بحركة الوقف الآخر والمضارع ولم يتقل بزيادة ما
لما يتم تعريف الثنية بنفسه وهو مبني على الفتح هذا مستدل على ثلثة اشياء البناء والبناء على
الحركة والبناء على الفتح ذكر كل واحد منها سببيا على حدة فقال لمناسبة بانه ظرف بمعنى
ظهر شبها اكيدا وبدليا وعلى كل التقديرين يجوز التسبب عليه وجواز الحمل وجوبا والاسم
في الاصل البناء لانه الحالة الموجبة للاعراب اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة مفقودة
فيها اعني في الاصل الثابت فيما بينهم مرادة لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه فيلزم
اللبس والهرب والمناسب بناؤه على الحركة والاصل اي وللحالة الاصل في البناء السكون لاصالة
عدم الاعراب والاصل فيها ان يكون بالحركات وللحالة ملكت في الاسم لحاجة اليها الاعراب والحاجة
في الاصل البناء نهاية فاداة في الزيادة حاجة بالاسم وجمعا اي ادغاما وقعا اي وقع الثاني
موقعه اي موقع الاسم نحو عورته بمعنى رجل وام فاة قام صفة لرجل كما تقول مررت برجل عالم
فتقيم قائما صفة رجل وتقول ان به المضارع في الرجوع الى الاصل واحدية الوقوع في صفة كذا
وشرا لا محل لا ضربت ضربت واه تضرب اضربه وليس لفعل الامر شابهه بالاسم بوجه فتفعل
لا يطابق بالحركة على فعل الامر الذي لا يأتيه الفهم بوجه من الوجوه وللاصل الة جلية الكلام في اعراب
المضارع وبناء الماضي على الحركة والامر على السكون ذا المضارع لما ضارعه مضارعة تامة
مزيح وجمعا يزيح وجمعا كثيرة تسلطي عليها عوامل قويت اعرب لما كان مضارعته بالاسم بين تام
وناقص عدل عن اصل البناء وهو السكون الذي هو الاصل في البناء لكونه علما على الاعراب والامر لم يضارعه
اي الاسم بوجه تام ترك على اصل البناء الذي هو السكون لانه ضد الاعراب وعلى ما قيل لان شابه
الماضي بالوجوه المذكورة يقتضي اعرابه وقوت الموجب له بناءه على السكون لما ذكرنا
فعلل بالوجوه وقفا بالبناء على الحركة لانها الاعراب على السكون لتأتي منها والله سبحانه اعلم
لما فيه من الابعاد على الاصل والخروج عنه الا بدليل قوي وشبه المضارع كونه داخلا في الاعراب

واللہ ولی

وقد تم بحمد الله الكتاب والشكر الله العزيز الوهاب على اتمامه ان هذه الكلمة وان كانت حرفا وتاما فانها لا يجوز ان
لا يكون لها ظرف ما يصدق صورة النقض كما جاز في هذا المثل وان لم اسند اليها الظرف اسند فيها
وبالجملة ان الكلمات عبارة عما دل على الوجه اذ لا يعبر اسناد بعض منها الى بعض اسناد الفعل واداته او مرفوعه
بالضمة او مجرورة بالضمة وبعض منها اذا اسند الى الضمائر استوجب ضميرا كذا كذا وان اسند الى صحيح
مسكن فالفاعل كذا وقيد الفاعل كون الواو ضميرا فلا يرد سبق الحق الواو وباب دعا ونحوه وانما الحق الواو والالف
ضميرا ليزاد بالذات كذا قيل فيها يرد على الجمع الواحد فوجب اعتبار الوضع ليتناول الآلة العامل اذا كانت
الجملة خلو والعامل على قرينة الذكر وهي اما ان تكون كما هاهنا كقولك اذا الملوك ذهبت امة لم
علقت الشارة فانه حاصل بحيث والحذف الدلالة لانه لو لم يكن كذلك لم يحذف كما في الجملة الطلبية كحض
وحثه كلي يكون لداعية الفاعل بعضهم بعضا وكل استوى الفاعل والذئب الشاة بعدهم بعضا كما
كما فاده جاد والواحد فقد واستوى الذي خلقا استوى بمعنى استقام والنحوي اسم جرى قياسي
سواء حفاه بسماه بالنحو اخفاها او كما حاسا جعلت بحيث لا يفطن له والا يعلم تتمة بعد الخوض
انا جعلهم الذي تا جعلتهم لان الذين فاعلوه على الرفع اما على البدلية او على الذم او على الفاعل
على زعم بعضهم وجملة وقيد تزوقه بمعنى على الزوقات تكييف وقد جاء في القرآن الجمع او على التأويل
فالاصل هم استوى والبصري فوضع الذي موضع الذين تسمية على تعلم بانه ظلم لهم اجروا الصفة
على النصب على الذم او على الوصف لكنهم في الوجه ستة فصله على احد اماء وبانت الثلاثة
صورا اما على الاصل بطلاق الاصل او لم يقل من الستة المذكورة الا ثلاثا او على اذا الماء وبانت الثلاثة
في الرفع لان البحث في الرفع والرد لم يزل عاما معنى وفيها اي في العلامات المختصة في الفعل
لحركة تاء الماضي نحو انا فاعلة وانت فاعلة وانتما فاعلا وانتما فاعلتا وانتم فاعلون وانتن فاعلات
فانها يختص بالاسم كمسلمة وقائمة واما كاتبة فلا يخرج الى الفعل كونه صفة كاتبة مضروبة فعل
انتما وانتم وانتما فاعلا على مذهب الجرجاني وهو الاصح وسمي تحقيقه في موضعه
او تستدل به فانما اختص الحركة بالاسم والسكون بالفعل ولم يكن لتقل الفعل فيناسب السكون
لخفته وخفة الاسم فيناسب الحركة لتقل المعاد لتقلهما ولم يؤخذ طريق التأمل والتناسب
كما لا يخفى على المتأمل الاعراب اليوم قوله ولما ثلثة اصله المفتوح الآخر والمضارع والوقوعة

الزيادة للحاضر والاستقبال طلبا للتناسب وذلك كقوله قوله ويسمى المضارع اي يسمى ما يكتب
على اوله الزوائد الاربع مضارعا لانه يضارع الاسم اي يشابهه والمشابهة التي بينهما انه يقبل
اذا دخل عليه لام الابتداء ما قد يخلص للحال نحو ان زيدا ليضرب الآن وانما سمي اي المضارع
لاسم من حيث ان كل واحد منهما يقبل ما يخلص للحال نحو ان زيدا ليضرب الآن وان زيدا
لضارب الآن فلما اشتركا في هذا القبول سمي المضارع مضارعا للاسم من حيث اللفظ
فلما ان كان الاسم فاعلا في المعنى وكان له حروف نحو ضارب ويضرب في الكلمة البرهة
ومدة في ويضرب في المضارعة من حيث المعنى قد يرد احدهما اي المضارع ويقتضي ان يعني
انه صالح للحاضر والمستقبل اي صالح لان يراد به احدهما لا على التعيين ثم يختص باحدهما
على التعيين اي بالحال بدخول اللام عند كونه للحال وبالتنفيس اي بالسين او سوف عند كونه
للاستقبال بدخول احد هذين عليه فان قيل ما الدليل على ان المضارع اذا دخل عليه احد
هذين كان للاستقبال قلت لان السين وسوف كلمتان موضوعتان لتأخير مدلول الفعل
الذي دخلتا عليه فلو لم يكن المضارع للاستقبال لما صح دخولهما عليه لان الشيء لا يؤخر
عن نفسه ثم يختص ذلك احدهما بما يتبادر الى بين ما قصدنا ما دلت عليه بنفسه بدخول لام التوكيد
على البدل في بعض النسخ فلم اعهد بعدها فتدبر اذ لام المضارع انما يتمحض للتأكيد
لم يكن ما صح ان يتبين بالمعروف فلو قال واحد منهما على البدل لكان اولى لان
والتعيين لاحد مدلولي هذه الاخر وليس كذلك اذ قد تقول جاز بعضا لاه والناصة فيستغني
عن اللام الى الآن بنية انا وضعت في شايع وتخصصه نفس احد مدلولي لفظ المضارع
من غير قرينة وبانيا انما اي المضارع بذلك اي كونه صالحا لاحد المرادين المذكورين لا على التعيين
واختصاصها باحدهما على التعيين قد يثبت بكونه صالحا للفاعلية والمفعولية والاضافة
يريد كقولك احد زيد واختصاصه بالاسم بواحد منها اي الفاعلية والمفعولية والاضافة
عند دخول احد العوامل اي بالفاعلية عند دخول عامل ينتصب كقولك زيد ضرب وضربت زيدا كما
انه المضارع صالح لشيء اما حاضر او مستقبل اي لاحدهما لا على التعيين ثم يختص باحدهما المتعين
اذا دخل عليه ما يتعين به نحو لام التوكيد وسوف وانما كان اي المضارع بالشبه في قوله فاشبه الاسم
كما تبين نحو من الفم والتمس والنكاد وهذا الوجه ظاهر الاشكال وليت شعري لم ذكر
الاختصاص وهو متحقق عند الاشتراك عند وجود قرينة التعيين فان اليوم مثلا مشترك بين السواد
والذهب والقوارير والشمس والتخصيص ليجوز ان يقول لاعدمت ارادة هذه القرينة

وذلك انما شابه اسم الفاعل من حيث مبادرة الفهم اي مسارعته في كل منهما الى غير ما وضع له
والفعل المضارع يدل على الحال متى يكاد عند اطلاقه نحو زيد يصلي وزيد يصلي فان فهمنا
الزمان في انه زيد ملتبس بالفعل في هذه الحالة الحاضرة وانما مضارعته لكم من حيث جاز
ان يوجد احدهما وتوهم موقعه اي وتوهم المضارع موقع اسم كزيد قائم وزيد يقوم
فانه يصح وان يقع موقع قائم لانه هذا الموقع موقع الفعل وموقعه موقع المفرد والفعل مع فاعله
جملة فلا يكون واحدا موقع مفرد ولا دخول لام الابتداء على كل واحد منهما اي على المضارع
نحو انه لزيد ليقوم وانه لزيد ليقوم فلما اشبه هذا الشبه الخاص من الفعل وهذا المضارع الكلام سمي
بهذا الوجه المذكور اي من حيث وجوده واستعماله بوجوه ما واعطاه ما يوجبه واعطاه مضارعة ولا
يلزم تسمية الشيء مضارعا بوجود هذا الوجه لانه اعتبار المناسبة في التسمية لا يوجب
الاسم في غير حال الوضع فلا يتم نقض لوجوب وقوع ما يجب وقوعه في حال التسمية من هذه الوجوه
انما اشارت من حروف المضارعة فيلاحظ في التسمية كما في الواضح لما حظ وتصور ما في
تلك الحالة مختلفة للفعل ما يفيد وما يستقبل وما يشتركان فيه يستحق كل اسم الاقسام الثلاثة
والآن بالمضارع والثالث بالموضوع اراد وما وضع الالفاظ المختلفة كل لفظ بازاء كل معنى
من معانيه لا لفظ الماضي لسبقه على العينة المجردة لحقها ثم زيد عليها مع العينة المجردة فصارت
لفظا زيد على لفظ الماضي دالا بالزيادة على المضارع المصنوعة شبيهة المضارع التقليد والاقتداء
قلوبنا الدالة على المضارعة انما جوهرية فما هذا الذي المضارع ولم اختار هذا المضارع
من بين الاسماء الاعرابية واعرب بوجوه اعراب الاسم لانه لا تعين كلمة لفظا ومعنى بخلاف غيره يريد
انه متى يقيض بهذه المضارعة اه يعرب بجميع وجوه اعراب الاسم الرفع والنصب والجر كما كان
الاخير علم الاضافة منح من الفعل وعوض الجر على ما سنذكره في موضعه استدل به
وبما من هذا الباب كما اخذ الاسم من الفعل وعلل ذلك بمعناه قوله واذا دخلت عليه اي
على المضارع لام الابتداء خلص للحال يعني للام من خلص الشيء بالفتح خلوصا اي صار خالصا
قال الله تعالى ونحن له مخلصون اي زيد ليفعل خلصت الحال اي خلصت المضارع للحال
اياه لها بتضعيف اللام من خلصت تخليصا بالتشديد ان يخلص بعضها امتاز الخالص

الثاني زيد فيه الهمزة لافتقاره حينئذ الى البناء بالزايد واختصاصها بالابتداء في الخارج [illegible]
[illegible] بعد الاستثناء [illegible] من الكسرة الى الفتحة [illegible] الكسرة لان التوصل بها في الابتداء [illegible]
[illegible] النفس بزيادة الهمزة المكسورة [illegible] الامر [illegible] زيادة غيرها
[illegible] المضارع [illegible] على ما [illegible] المضارع على ما [illegible] عليه [illegible]
[illegible] المضارع [illegible] [illegible] الزوايد [illegible]
[illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] المضارع
[illegible] [illegible]
[illegible] من الفاعل
[illegible] [illegible]
[illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] من الاصلية [illegible]
[illegible] [illegible] باب الافتعال [illegible] بعد حرف المضارعة ساكن [illegible]
[illegible] [illegible] الهمزة [illegible] الاصل [illegible]
[illegible] بالهمزة [illegible] حرف المضارعة [illegible] حروف المضارعة
[illegible] بدليل جميع الافعال [illegible] الاصل كما ذكرنا [illegible] بالامر على الاصل
[illegible] [illegible]
[illegible] الاصل [illegible] الامر [illegible] الثلاثة [illegible]
[illegible] الامر [illegible] الهمزة [illegible]
[illegible] الثلاثة [illegible] بعد حرف المضارعة [illegible]
الهمزة من المضارع في باب الافتعال [illegible] الهمزة [illegible] المتكلم [illegible]
اجتماع الهمزتين [illegible] المتكلم [illegible] لعدم اجتماعهما
[illegible] الهمزة [illegible] الباب [illegible]

وهو طريق [illegible] الباب [illegible] بل [illegible]
[illegible] الامر [illegible] الاصلية [illegible]
[illegible] الاصلية [illegible] الاحتياج [illegible]
[illegible] [illegible]
الاصلين [illegible] في الماضي والمضارع [illegible]
على حرف [illegible] الافتعال [illegible]
[illegible] المضارع [illegible]
[illegible] الافتعال [illegible] فعل الامر [illegible]
[illegible] الامر [illegible] الاصل [illegible]
[illegible] مقام الامر [illegible]
[illegible] الامر [illegible] الاصلية [illegible]
[illegible] الغائب [illegible] بالاتفاق [illegible]
الاصل [illegible] الاصلية [illegible] ذكرنا [illegible]
[illegible] الامر [illegible] القياس [illegible]
على الاصلية [illegible] الغائب والحاضر [illegible]
[illegible] القراءة [illegible]
[illegible] [illegible]
[illegible] العربية [illegible]
[illegible] الغائب والحاضر [illegible]
ولهذا [illegible] الغائب والمتكلم [illegible]
[illegible] الذين امنوا [illegible]
لان الاصل [illegible] الاقامة [illegible]
[illegible] الشرط [illegible] عليه [illegible]

من الشرط ولزوم الاخبار فيه قسم من اقسامها ستعرف بذكر الاسم الاصلي والاتفاق
تضمن الشرط ستعرف بشرطية زاد لزوم الاخبار فقط فاتفاقية فالاتفاقية اما كلام او جملة لا يتأتى
بدون الاسناد اعم الذي بناء على اذا كلام او جملة يعني سند واحد فقط وليس فيه دليل انحصار في
الاقسام الاربعة اذ السند والمسند اليهما اذا لم يتبرعا لهما ما يليهما صلاحية السكوت عليهما
وكونهما جملة اخرى او قد يرد عليهما ما ذكر فاذا كان الكلام الذي عرف السند والمسند اليه
فيه ما يسلب عنهما صلاحية السكوت عليهما هو الجملة الشرطية كخواه نام تو زيد كرم فاذا
الشرطية جزء تاء تو زيد فصلت عنهما صلاحية السكوت عليهما واعرب جملة اكرمه والا فلا
اكرمه والا فلا يلزم لها ذكر الجزاء اذا لا يكون السند مذكورا عن المسند اليه لفظا
وتقديرا او يكون السند مذكورا عن المسند اليه لفظا وتقديرا فالاول هو ما يكون
السند فيه مذكورا عن المسند اليه لفظا وتقديرا هو الجملة الاسمية كزيد قائم ففي
لفظا وقائم زيد فيه الضمير تقديرا فانه قام قائما كان مقدرا لفظا فهو مذكور تقديرا والثاني
هو ما لا يكون مذكورا لفظا ولا تقديرا لانه اما يسند المسند اليه كيقوم زيد او المسند
فاعله اي ما لا يكون المسند فيه مذكورا عن المسند اليه لفظا ولا تقديرا فالاول هو
الظرف اذا جرى بحرف هو الجملة الفعلية سواء كان فعلا او اسما او اسم
فعل الاول كخو ضرب زيد وضاربه زيد وضاربان زيدان وضاربون زيدون والثاني
كخو ذهب زيد عمرو زيد وما قائم الزيدان وشتان زيد وعمرو وعندك زيد والثاني هو
ما يعرف في عادته ذكر المسند مذكورا عن المسند اليه وبيسند المسند فظرف اي
ما جرى بحرف هو الظرفية كخو زيد في الدار وعندك زيد وما مذكور لكن لا بد لها من ظرف
والا تكن ذكرها اهم اذ دليل الحصر استقرا على التتبع والتعريف باعتبار الذات والمفهوم ذلك
كان اعتبارات يعرف ليعلم بها ما يعرف وهي ثلاثة ترتيب الاصل فتقدم الشرطية ثم الاتفاقية
ثم الفعلية على الظرفية وخلاف ترتيبه لها بانه وكون خلاف طريقة المذكورين آخر التتميم
وليس لها جزء مسند واحد فلذا ذكرت اجمالا وبيانه بجملة الفعلية حيث خالف بذكر الفاعل
بذكر حيث جعل قائم الزيدان وبيانات الاصل من الجملة الفعلية لهذا غاير ما ذكره الفاضل

والاخفش اما والاولى اذ تبالغا اعتبر ترتيبها الاربعة لانها اكثر فائدة اولها اظهر او باعتبار
عوارضها كانت ظرفية والا فاكثر فائدة اولا واحدة شرطية والا فاتفاقية وجب تقديم المسند
على المسند اليه لفظا وتقديرا كانت جملة فعلية والا فاسمية فالظرفية وجودية محضة والاولى
وجودية والشرطية والفعلية وجودية وعدمية فقدمت الظرفية فالشرطية لانها اكثر فائدة
الشرطية والفعلية والشرطية اول عدما فاذا كن قدمت على الفعلية هذا بحسب الترتيب
واما بحسب التتميم فتقدم الفعلية لانه مسند فعلا لفظا وانا معنى وهو اصل في بابه
والاصل في المسند اليه الفاعلية وقدم الاسمية لانها عمدة الجزء من الشرطية وقدم العمدة الظرفية
على الشرطية لانها يستلزم عدم الاعتبار بخلاف عدم الاعتبار لها به الشرطية على اعتبار تحقق
صورة الجملة فيها لفظا واما في الظرفية تقديرا وقد يكون بعض تحقق صورة الجملة فيها
اظهر فلها اعتبار اما اعتبار يوجب التقديم فاخر عن فقدم واعتبار يوجب التأخير
فاخر فاخر فاخر قلت هذا ما قلت فيما تقدم اذ تقدير اداة هذا النادر للظرفية يستلزم
اذ تقويم مذكور بالجملة اسمية لانه ارتباط مالي بالاتباط وتاء جزء لكن والظرف المقدم
عليه في مذكور مرفوع العمل على المجرور فكيف عدها ايا العمل الفعلي المنصوب لعدم على
تأويل الجملة جملة ظرفية قلت الجواب عن هذا السؤال مبني على مقدمة وهي ان الظرف المستقر
اعني الذي سند الفعل فقط دفعا لخلق من الظرف المستقر سيجيء بيانه مقدر بمستقر وهو
بكون سادا مسد الفعل فاكتفا استوفى موضعه والمراد من الفعل اما فعلا عم سلفا وفعلا طلقا
مطلقا والا يكون العامل مذكورا عند فاذا رأى مستقرا عند الاداة يتقدر بما هو اصل فيه
بين الكون بمعنى الكينونة اذ يقدر بجعل بمعنى اكون زيدا لان الفعلة والامر الاصطلاحي غاية
انه مناسبة بالاداة ذكر ليسهل سبيل العجب بالواجد مسند مسنده واعطى حكمه والا فلا
وعلى كلا التقديرين فاقتضى ذلك ان قيل الظرف المستقر ما يكون جزء مركب كلام اي يكون
محل من الاعراب والا فمفرد فلا فرد من افراد الجملة مزاح لان عدد على احد اركان الجملة اي
المبتدأ والمفعول والموصوف وذا الحال وحرف النظام وحرف النفي حاكم كون كل منها ثانيا
قبله او معتمد على احدها واما ما اعتمد عليه يعد جملة لان اسم الفاعل بعده عمل فعله فاقل

وهي الاشتهار وهو ثبوت حكم لشيء حاصل لجميع افراده سواء كان ذلك الحكم ثابتا لجميع افراد ما صدق عليه ذلك الشيء كما في قولك كل انسان حيوان او لبعض افراده كما في قولك كل انسان كاتب فان الكتابة ليست ثابتة لكل انسان بل لبعض افراده وهذا الحكم اي الاشتهار ثابت لكل واحد من المواضع الستة المذكورة في المتن اما في المبتدأ والخبر فلان الاصل في الاسناد الخبري ان يكون لامر معلوم للمخاطب ليفيده المتكلم امرا مجهولا له وهذا انما يتحقق اذا كان المسند اليه والمسند معلومين للمخاطب وكل واحد منهما لا يكون معلوما له الا اذا كان مشتهرا عنده واما في الفعل والشبه به فلان الاصل في الاسناد الفعلي ان يكون الفعل معلوما للمخاطب والفاعل مجهولا له وهذا انما يتحقق اذا كان الفعل مشتهرا عنده واما في الفضلة فلان الاصل في الفضلة ان تكون قيدا لما هو عمدة في الكلام وهو لا يكون الا اذا كان ذلك المقيد معلوما للمخاطب وهذا انما يتحقق اذا كان المقيد مشتهرا عنده واما في المسند فلان الاصل في المسند ان يكون امرا مجهولا للمخاطب ليفيده المتكلم امرا معلوما له وهذا انما يتحقق اذا كان المسند مشتهرا عنده واما في المسند اليه فلان الاصل في المسند اليه ان يكون معلوما للمخاطب ليتمكن المتكلم من الحكم عليه وهذا انما يتحقق اذا كان المسند اليه مشتهرا عنده واما في متعلقات الفعل فلان الاصل في متعلقات الفعل ان يكون الفعل معلوما للمخاطب والمتعلق مجهولا له وهذا انما يتحقق اذا كان الفعل مشتهرا عنده واما في الصفة فلان الاصل في الصفة ان يكون امرا معلوما للمخاطب ليتمكن المتكلم من الحكم على موصوفها بما يريد وهذا انما يتحقق اذا كان الموصوف مشتهرا عنده واما في المضاف اليه فلان الاصل في المضاف اليه ان يكون معلوما للمخاطب ليتمكن المتكلم من الحكم على المضاف بما يريد وهذا انما يتحقق اذا كان المضاف اليه مشتهرا عنده واما في البدل فلان الاصل في البدل ان يكون مطابقا للمبدل منه في الحكم وهذا انما يتحقق اذا كان المبدل منه مشتهرا عنده واما في عطف البيان فلان الاصل في عطف البيان ان يكون امرا معلوما للمخاطب ليتمكن المتكلم من الحكم على المعطوف عليه بما يريد وهذا انما يتحقق اذا كان المعطوف عليه مشتهرا عنده واما في التوكيد فلان الاصل في التوكيد ان يكون امرا معلوما للمخاطب ليتمكن المتكلم من الحكم على المؤكد بما يريد وهذا انما يتحقق اذا كان المؤكد مشتهرا عنده واما في المعطوف بالحرف فلان الاصل في المعطوف بالحرف ان يكون امرا معلوما للمخاطب ليتمكن المتكلم من الحكم على المعطوف عليه بما يريد وهذا انما يتحقق اذا كان المعطوف عليه مشتهرا عنده واما في المستثنى فلان الاصل في المستثنى ان يكون امرا معلوما للمخاطب ليتمكن المتكلم من الحكم على المستثنى منه بما يريد وهذا انما يتحقق اذا كان المستثنى منه مشتهرا عنده واما في المستثنى منه فلان الاصل في المستثنى منه ان يكون امرا معلوما للمخاطب ليتمكن المتكلم من الحكم على المستثنى بما يريد وهذا انما يتحقق اذا كان المستثنى مشتهرا عنده واما في المنادى فلان الاصل في المنادى ان يكون امرا معلوما للمخاطب ليتمكن المتكلم من الحكم على المنادى بما يريد وهذا انما يتحقق اذا كان المنادى مشتهرا عنده واما في المستثنى فلان الاصل في المستثنى ان يكون امرا معلوما للمخاطب ليتمكن المتكلم من الحكم على المستثنى بما يريد وهذا انما يتحقق اذا كان المستثنى مشتهرا عنده واما في المستثنى منه فلان الاصل في المستثنى منه ان يكون امرا معلوما للمخاطب ليتمكن المتكلم من الحكم على المستثنى بما يريد وهذا انما يتحقق اذا كان المستثنى منه مشتهرا عنده

لا تتبع مضافا اليها الا اذا اضافة مع خواص هيئة فلا كانت الجملة المضاف اليها جملة حقيقية كما في الاضافة اليها اسم لازمة للجملة كما تاليت بمعنى لا احوج كذلك ليست بهام الكلام والبين معناه الجهة الجائزة فاعلم ان اذا كان اسما فلا شك انه اسم مبني فيكون الاضافة اليه الاسم في الجملة وليس لما اي ولا لازمة الجملة المضاف اليها جملة فقط لانه في الحين قائم الاضافة المضاف اليه مثل هذا الموضع اي في موضع اضافة الزمان والمحل اليه الجملة هو المصدر حقيقة دون الجملة فيكون جملة جائزة لا جملة حقيقية **قوله** فيكون زيد قائم اي في الجملة الاسمية والتقدير استقر زيد قائم في هذا المواضع لفظا كزيد قائم او تقديرا كالواقع بين شيئين فيفيد جواز حذف الفعل لذكره معلوما وفيه كلام طويل والرقم لحسن قوله والتي كثيرة جوازا يقال عند فيفيد عليه قوله فلو ذكر كانت الجملة متعلق التعلق عاملة بالكلية يريد بالربط ما تعلق اصلا لا بالذات ولا بالرابط اذ تعلق شيء بشيء اما بذاته او برابط فاذا فقد الرابط بينهما اصلا فلا ايكون الجملة خبرا او وصفا او حالا اي لما قبلها فاذا قلت هذا اي استهلال التقرير في الجملة الواقعة في هذه المواضع يشكل بالجملة الحالية على التعبير لفظا وبمعنى نحو لئن اكلك الذيب وانا جماعة والجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ والفضلة بل الجملة الحادثة بالمبتدأ ومعنى نحو اقائم ابوه زيد على احد الوجهين فانه قيل التعبير بانه فاعل يكفي عن الجملة لعدم لبسها ما يبدأ ولما سيأتي له اي الذي سلم التعبير عنه في بكر انه خبر او احد بدلا عنه او عطف ثانيا يدل على جميع صفات الملك كما يدل انه على جميع صفات الكمال بدليل ما روي انه قرع قائما فاتى بما تهرمت لنا ركبك الآن عندنا الليلة وقد يتبع فانا لا نتبع الابصار واحد الملك اليقين نقض اجمالي تقرير ما ذكرتم من الدليل على اشتراط التصدير بالجملة الواقعة في مثل هذا الموضع غير صحيح بتمام تقريراته والا لما تخلف في هذا التقرير فقط كلاما ما باشتراط التصدير في الجملة الواقعة موضع المفرد لا يكون جملة وقعت موقعه او لا واما ذكر من الجملتين اي الجملة الحالية والجملة الخبرية على ما صرحات به والفضلة غير واقع موقع المفرد ظاهرة على نفسها اما الجملة الاولى فغير واقع موقع المفرد فلا تكون الجملة الحالية تعبيرا عما يجب ان يكون الا جملة والحال المفرد لا يتجرد عن الواو والضمير لا يقال ان الجملة الحالية قد تتجرد عنهما كما في قولك جاء زيد يضحك لانا نقول هي في تقدير الواو والضمير كما في قولك جاء زيد وهو يضحك تحقيقه

فاذا دخت المفردة الى جمع المؤنث السالم علامة الرفع والجر فيها واما النصب فيرجع
على خلاف ما مر بحسب المناسبة اذ المناسبة انما هي بين النصب والجر دون الرفع فلما سيأتي بيانها
في الجر والنصب بكسر الكاف اي يجعل علامتها واوا وما جعلا علامة الاضافة والواو علامة الرفع
في التثنية والجمع الاضافي التثنية والواو في الجمع جعلوا الياء علامة للجر فيهما والالف احدهما
بالعلامة كذلك احدث الكسرة وكسروا ما قبل الياء في الجمع وفتحوا في التثنية فرقا بينهما فاذا قلت في الرفع
حاصل بفتح ما قبل الياء في الجمع وكسره في التثنية فما المرجح في هذا الجانب بقلته والفتحة اولى
بالتثنية لما مر من زيادة التثنية اكثر في جهة الجمع فلم يبق للنصب علامة فيهما فجاؤوا على الجر
وفي الرفع مزيد احد الجانبين اللذين لا مزيد في الرفع لانه لا يوجد الا في احد الجانبين اي
الجانب الذي لا مزيد فيه والجر لزم الجانب الذي فيه مزيد في الرفع لانه لا يدخل
فاحملوا عليه اي على الجانب الذي لا مزيد في الرفع كما انه يدخل الجانبين فاحملوا عليه اي على الجانب الذي فيه مزيد
اولى من حمله على الرفع لان احدهما اي الجانبين اعني الجانب الذي فيه مزيد في الرفع
في التثنية والجمع المحمود من بابه اي كلوع المناسبة والمراد بالمناسبة المذكورة ان الجر
احد الياءين والرفع احد الواوين والياء احق من الواو لما حتيا جريا الى تحريك الثنية وهو ياء
فاحملوا عليه اي على الجر ويلزم من تحمل الجر الرفع كون النصب مخلوطا والوجه الثالث اذ هو النصب
والجر لزما تأتي فرق مستفاد من المرصولية في قوله ما ليس بينه وبين الرفع كما ترى انه النصب
والجر فيه اي في كل واحد منهما فضلة بتمام الكلام بدونه لان النصب علامة المنصوب والجر علامة المجرور
والكلام يتم بدونهما بالمرفوع فيكونان فضلتين فاذا كانا كذلك فهما اي النصب والجر علامة الرفع
فانه علامة المرفوع وهو عمدة في الكلام لا يتم كلام بدونه واشتباههما في بعض المسموعات نحو مررت بزيد
ومررت بزيدا فانهما بين واشتباههما في الكتابة نحو رأيت عمرا ومررت بعمر فانه كما في عمرا
من جهة ما هو منصوب وما مقداره حرفان هو بعينه في عمر من جهة ما هو مجرور وما مقداره
اقرب منه الى الرفع هو عمر عليه اولى وذلك اي كون الجر اقرب الى الرفع لان النصب في اقصى
الخلق كونه الفا والجر مزيد عليه لذلك كونه الفا والرفع واو الثنية لكونه اقرب الى الواو
ولانكسار ما قبل الياء اقرب منه الى الثنيتين ثم انهم اختلفوا في بناء المفردة في انها مجردة
الاعراب ام دالة على الاعراب ام نقصت الاعراب فذهب الخليل وسيبويه وهو مختار الاعلم الى انها

مجردة الاعراب لانه قد قرر سابقا ما سيجيء من ان مجرد الاعراب يطلق على المجردة التي يستقل الاعراب
وعلى المجرد التي يتغير الحرف الذي هو واوه اعراب بالحرف الا ان الاول انما هو مجرد اعراب
بالنيابة والثاني اعراب بالاصالة وذهب الاخفش والمازني والمبرد والزجاج الى انها دالة على الاعراب
كالمثنى والجمع والاول هو الاقرب والاعرف ما ذكرنا من ان الاعراب ما اختلف آخر الكلمة
والاعراف مقدر في منقوصها فعلامة الرفع في قام الزيدان هي مقدرة في الدال منها عن ظهورها
الالف فيكون الالف دليل الاعراب وجوابه من وجهين مر الاول انها لو كانت دالة لكانت ما قبلها
للاعراب كالدال من الزيدين والثاني انه لو كان كذلك لوجب ان لا يكون ما قبلها
انما يجيء الاعراب لياء ما يحدث بالعامل فيه المعرف عند المصنف لذلك فلا يعد ذهب زيد ذهب عمرو
وقلب الواو ياء في الرفع والرفع اجتلابا بينهما كما مر والمعنى انهما نقص الاعراب وهو ما
ذكرنا وورد ورد باذا لاعراب ما اختلف آخر الكلمة بسببه فلو كان بناء لم يكن اعرابا لانه لم يختلف
بين الكلمة بسببه وهذا رد على من ذهب بعيد فقال والصحيح ما ذهب اليه سيبويه ومن
انها حروف الاعراب كما ذكرنا وما اورده عليه بانه يلزم ظهور حركة ما قبل النصب في الجمع كما
المذكور من قلب الياء الفا في التثنية فهو مردود بانهم انما حملوا النصب على الجر سوقا لما فيه
لكثرته وهم يقلب الياء الفا في قولهم يا بشرى في المصدر وقد لاحظ الاصل بقلب الالف ياء في
الاضافة الى ياء المتكلم نحو غلامي فالنصب في زيد في ضربت زيدا بمنزلة الالف في غلامي
الاضافة لا بمنزلة الالف في غلامك حتى يكون النصب في زيدا بمنزلة الالف في غلامي والجر في زيد
في ضربت بمنزلة الالف في غلامك حتى يكون الجر في زيد بمنزلة الالف في غلامك
اي بمنزلة الالف في حال اختصاصه الفتحة او الكسرة بالمضمرة والاضافة وذهب الجرجاني وجماعة
من النحاة الى ان الاعراب هو الانقلاب فالانقلاب علامة النصب والجر فاذا دخل عليه
عامل الرفع بقي على حاله وجعلوا علامة الاعراب في التثنية الالف والياء فالالف في حالة الرفع
والياء في حالة النصب والجر ولم يجعلوا علامة الاعراب كما ذكرنا النصب او الجر لما ان الياء والواو
اللتين هما علامة الرفع في التثنية والجمع قد تكونان في حالة النصب والجر ايضا نحو رأيت الزيدين
ومررت بالزيدين ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين فلو جعلت الياء والواو علامة النصب والجر
لوجب ان تكونا في حالة الرفع الفا والالف لا تكون الا في الاسم المقصور وليس كذلك
انتهى يا زيدان ويا زيدون ويا زيدين ومررت برجلين او رجلين مثلها لما كانت في آخر التثنية
والجمع زائدة ويجب ان تعد بها من اعراب وجب عليه ان يبين ان الآخر الذي وجد في هذه

والفرع فيما في معنى مزيد الحركة والتنوين في الواحد لانه الاصل فيه وزيادة كما عرفت حرف
اعراب كالفاء في قائمة والياء في عالمي وفي اسم وتنوين كالميم فوجب ان يكون له كما لهما الا فيما
سنستثنيه جعلوا التنوين عوضا منها لانه ما يجري مجراه في الجملة لا يكون زيادة بمعنى ما يدل على
المعنى القائم به عليه والتنوين على تحقيق وابطال الدليل يسقط النون حالة الاضافة وبناء حال
والام تحرير صحيح لادلة الدليل على السقوط كونه عوضا منها فيكون دونها وعلم ان التنوين يقتضي السقوط
والحركة يقتضي الثبوت فكان بينهما تعارض المتساويين لانه كما العمل بما فوجب الصير الى العمل بالجهة الراجحة
وهي جهة السقوط لاستلزام الثبوت الجمع بين العمل والاهمال وبيح الزيادة دون السقوط
ثم علل جهة الثبوت في التعريف نظرا الى جانب الحركة ولم يكن لما ذكرنا وهو جهلانه منه ولانه
ثبوت النون مع التعريف يؤكد معناه لانه يتصل اكثر كما يتصل النون ولانه الاضافة في اللام
فجعل التنوين بخلاف حرف التعريف ولانه للحرف معنى يؤدي الى التبس به بعض الحاضر فيما
يلحقون الواحد المنسوب الاطلاق فيقولون في اعرابي اعرابي وهذا مذهب ابن ولاد وهو
يوافق ظاهر ما في هذا مذهب آخر الاول مذهب الزجاج وهو انها عوض عن الحركة لثبوتها في اللام
والثاني مذهب ابن كيسان وهو انها عوض عن تنوين الواحد لحذفها في الاضافة والثالث مذهب
ابن يعيش وهو انها عوض عن تنوين الواحد في التثنية وعن ثلاث حذفات في الجمع والرابع مذهب
الفراء وهو ان التنوين للفرق بين ذي الاثنين ونصب الواحد نحو رأيت زيدا ولكنه ما نقله ابن هشام
عن الفراء وهو ان هذا التنوين هو نفس التنوين وان له مذهب الى الفتح وهو انه عوض عنها
بقيا بعد ما يفيد وعن التنوين فقط عوض عنها وعن الحركة فقط فيما لا ينصرف وقد لا يعوض عنها
ولا عن احدهما فيكون هذا مجملا وجوه فتدبر ولابن الخباب وصاحب اللب وابن الطراوة مذهب
آخر الدفع التوهم الاضافة والفرق فجعلة المذاهب ثمانية وما ذكرناه ان عوضا وعن عوض والزجاج
صاحب الكتاب فاة ذات لانها الالف المزيدة بعد الدال المرفوع نحو زيد في حامد من
قولك زيادة الفتحة بعد لامه لتركه اياه لاحاجة اليها ليقيام الالف مقام الدال والحركة فيكون الحركة
ثابتة بعد زيادتها قلت ليس معنى قولنا الالف المزيدة بعد الدال المرفوع نحو زيد زيادة بعد
الدال الحركة بحركة الفتحة على الاطلاق بل معناه المزيدة بعد الدال المرفوعة خاصة من الفتحة بالفاعلية

باعتبار معناه وأما كلمتا في قوله كلمتا سلامي واحدة كلا جاء مقرونة بزيادة قد وهو
لعدم لزم أن يكون معربا بالحروف مطلقا لأن اسم إذا زاد وأسند لواو فصحيح واحد والنقط
إنما فاسد الآلة إذ أسم مفرد النقط الخ فيعمل حكمه عند الاضافة إلى
المضمر حكم المثنى وعند الاضافة إلى المظهر حكم الجمع المذكر السالم المقصور تقديرا على اعتبارية أي
اعتبار النقط واعتبار المثنى حقيقة كما هو العادة الشائعة عند هم في كل شيء كذلك وعلامة
اولى الإزالة التقديرية إلى مرحلي على يمين ويسار وأيضا نائبة في بنتي فلان ابن عمه
في الحرب فإنه قتل لم يكن التثنية وتقدير الحذف عند اعتبار كل ما عليه جاء يقع
وإنما تكون التثنية أي يعمل حكمه عند الاضافة إلى المظهر حكم المثنى وعند الاضافة إلى
المضمر حكم اسم المفرد المقصور لأن المظهر هو الأصل والمضمر فرع لا تزيد
لا يستقل بنفسه والمثنى فرع لجمل الفرعي كونه مشتقا وأعرب كإعراب جمع المذكر أي جمع المضمر
والأصل أن يكون مفردا وأعرب كإعراب جمع الأمرد وهو المظهر أي جمع إضافة إلى المظهر لأنه
حين رعاية الجماعة والجنس إلى الجمع كما قيل إبل وهذا ما ذكر من توجيه حديث قوله أي مثل
المضمر في المثنى وفي الجمع المذكر السالم المقصور في هذا التقدير وجه الاقتصار
كما أن لفظ العصا يتغير في الأحوال الثلاث وكذا لفظ لا يتغير فيها والمغزى لفظ كما
لحكم في كلمة واحدة وهذا نظير قولهم سبحان الله العظيم سبحان جعل كلا من المرتب بحرف الجر وزعم
الفراء أنه قد يضاف إلى المضمر ويكون بالألف كما في النظم وهو قول المرتب كلا جاء وقد رأيتك
فعلى تلك لغات وكذا في كلتا والتي بمعناه قوله وبياؤه قوله لفظا احترازا عن لفظ
فليس حكمه حكم العصا خطأ لأن العصا لا يكتب الا بالألف لأنها منقلبة عن الواو فقط
وفي كلا احتمالا كما عرفت فمن جعلها منقلبة عن الواو يكتب بالألف ومن جعلها منقلبة عن
الياء كما هو الشائع يكتبها بالياء والوجه الثالث قوله وقبلا تاليه حال الرفع كتب بالألف
وفي الجر والنصب كتب بالياء نصرها أي بيانا بعرة أي بسبب عرفة واتفاقا في المناسبة
العربية إلى الياء للذين أي في حالتي النصب والجر وحال الرفع إذا أضيف إلى المظهر نحو
ضرب فيه فلانا يعرف معناه لأن بعد ياء ساكنا مقابلة قوية سكون يعني أن كلا أذا أضيف

إلى المضمر يكتب بالياء في حالتي النصب والجر علامة النصب والجر فذهبت المناسبة الفرعية
بين كلا المضاف إلى المضمر وبين كلا المضاف إلى المظهر إذ يكتب بالياء أيضا فيهما إذا أضيف
إلى المظهر قوله ويشترك الجر والنصب في خمسة مواضع قالالك لو قدمت الالف على
الفاء الموجبة لفظ الجر والنصب في التثنية والجمع السالم فلا يبادر هذا عن
النظم وإنما جمع المؤنث بالألف والتاء أي بزيادتهما ولم يحتج إلى التقييد بهذا القيد
لإضافة الجمع إلى المؤنث وإنما لم يحذف لما احترازا عن نحو قضاة وأبيات وقد
الأطلاق ليشمل ما لم يذكر سلامة جمع المؤنث تغليبا فعلم بهذا قال جمع المذكر
سواء كان بناء واحده كعشرات أو لم يتغير كما استويا أي النصب والجر إجراء لغير
وجمع المؤنث على وفق الأصل وجمع المذكر وإنما لم يعم فيه أي في الجمع المؤنث العلة التي
لهم وجمع التكسير بناء لأن أي في المذكر ولهذا أي ولأن ظاهر المذكر نظائر لا يجيء مثل
أعلال بعد في بعد يعد بعدا تام لم تتم فيه العلة التي توجب الاعلال لم يكن فيه
عليه فجمع المؤنث الذي هو فرع على المذكر على جمعه وأما لا يعرف فاعلا استويا
فيه لأن تمام الجمع لشبه الفعل على ما بينا ذكر في بحث جمع المذكر كما زاد الكمال
بأنه يقوم مقام كسرة العلة لما بينا من التناسب وأن كلا وأما التي هي الضمائر
فسيجيء في بعد أنا ما نصب بحث الضمائر ليس في قيام الحرف مقام الحركة النوعية
بفعلاه وتفعلاه أعلاه إعراب الاسم كما عرفت قد يكون بالحركات وقد يكون بالحروف
وكذا كون إعراب الفعل قد يكون بالحركات وقد يكون بالحروف فأراد أن يبين ذلك فقال
وفي قيام أه فاعلاك بي أعلاه النوعي في الاعراب الخمسة أعني يفعلان وتفعلان ويفعلون
وتفعلين وتفعلون عوضا من الحركة في يفعل وتفعل عوضا أي النون عنها أي عن الحركة
لأن أنا وأما وأنت وأنتما بكونه بهذا الالف المعربة لبقاء مصاديقها بالاسم بعد الحروف
بهذه القرائن وعلة الاعراب موجودة وهي وجود حرف المضارعة سالمة عن المعارضة
ولم يكن أه يعمل لام تنصب الاعراب أي يعمل لأه بهذه الضمير بعد أي بعد اللام أو
جيت كونها أي كون لام على وجه أحدها أي الالف أوجبت كونها مفتوحة وأنواعها كونها

مضمونة والياء كذا بالسورة ولاة بعدها اعلم ان اعراب الجزم فلو اجرى عليه لزم التقاء
الساكنين ولا يجوز حذف احدهما ولم يكن ما بقي دالا على المحذوف لان الاعراب لا دلالة له
ليست من نفس الفعل فلا بد ان يحمل الضمير على حركة الاعراب لانها لصيقة
اعراب الكلمة يجب ان يكون بها لان غيرها دلالة على الاعراب لا اعرابا له
وكرر احدهما لانه يختلف لزم اجتلاب زيادة حرف يذهب بذهاب الحركة فوجدوا الواو
المزيدة بذلك ايجي بالزيادة حروف المد واللين كثيرة دورها في كلامهم ولم يكن زيادتها
بمنا كمادة الضمير ياي لاجل فائدة معلومة بينة اذ بنفس الضمير يحصل زيادة تذكير للحروف
زيادتها ايضا اجتماعي لانه كان يلزم حذف احدهما اما حذف احد الضميرين وحذف الاعراب
فرارا حرفا شيئا وهو الحركة فرد وقت حذفها كان في حذف الضمير فاخترها عن الضمير لانها
فيكون في حذفه وحذف الاعراب لا يزداد ان يكون في الآخر واختصت بهذا الترجيح لانها اول
احد الاعراب فاستوفتها اي فاختير الرفع بثبوت الفتحة دون سقوطها السبقة عليه كما
اذا ترجح سابق على الغائب والجر باعتبار انها محتاج اليه الاربع الا تعدى فرعا بالغائب
وعرف بالجر الابعد سبق المرفوع ثم حذفها حال الجزم حذف للحركة لكن هو ايا الضمير هو منا
عنها اي عن الحركة بعينه جعلوا سقوطها في هذا الحرف علامة الجزم كما جعلوا سقوط الحركة علامة
الجزم تنزيلا لحرف هذا الحرف منزلة الصحيح في الفعل بمنزلة الصحيح كلام كما
جعلوا الحركة في هذا الحرف علامة الجزم لانه اي الجزم في الفعل بمنزلة الجر في الاسم كما
الجر في الاسم جعل على الجزم في الفعل اخت فاحمل على الاخف اعني الالة
المشبه بالجزم في انه كلاهما بعيد الحقيقة وزيادة كلاهما بما يعامل فيقال مثلا بثبوت
الجزم في الرفع ولم يفعلا ولن تفعلا بسقوط النون في الجزم والنصب وكذا الجازم ولم يفعلا
وانتم تفعلون وانت تفعلين ولم يفعلا ولم يفعلوا ولن يفعلا ولن تفعلا ولم يفعلوا ولم تفعلا
ثم انهم اجروا حروف المد واللين في الفعل المعتل اللام مجرى هذا النون اي حذفوا حال الجزم
واما كانت من نفس الكلمة في الحقيقة لانها اي هذه الحروف اشبهت الحركات من حيث انها
اي بحيث ان هذه الحروف متحركة منها اي من الحركات على قول بعض النحويين والحركات
ما خوذة منها على قول بعضهم وعلى كلا التقديرين فالمناسبة حاصلة من بين هذه الحروف

والحركات نزيل في الحذف عليها واضيفت الحركات لانها تقوم بها كما لا تقوم بانفسها فالمناسبة
بين نفس الحركة وهذه الحروف في عدم قيامها بانفسها فحذفت في الجزم حذف الحركة فقيل لم يغز ولم
حذفت الواو وقد يرمي حذف الياء ولم يحذف في هذه الالف اثبت ساكنة بعد الرمي ليشعر بهم
المحذوف عليها وحركوا الواو والياء في المنصوب لتزول ولا يرمي وسكنت الالف في النصب
بنا على الرمي لانها اشعر من الحركات اعلم ان كلام ان لم يكن ما يكون اداة على هذا الوزن
بالجوازم ويكون على ان عند اهل البصرة ما ليس فيها من الاداة قد تضمن معنى الشرط وجه الاداة الرفع
وان لا امر المضارع محذوف قبل هذه الجوازم فلا دخل لها لم لم يحذفه الآخرة علة شاذة للحركة
فحذفا حذف للحركة ووجبا اي الحذفان لكاة هو حذف للحركة للجازم لكاة المقدمة وان كاة
الاعتماد عليها بالرفع حذفها للجازم وحذفت حذفا لئلا يلتبس وحي عن ابن السكيت
بحيث طلب الجوازم بالدواي والحركة في الفعل بالنصب الذي يخصها الدال كاة الدواة وصادة
فعل حذفا واو لم يصادفا اخذ من نفس الجسم كذلك لانه اذا دخل على الفعل اداة وهو
سكن اخذا واو الاخذ من نفسه كلها وحذف حركاتها وقد علمت بعض الاول واعلم ان هذه المسئلة لا بد
من معرفتها وهو اداة هذه الحروف اي حروف العلة لما كانت بدلا من الحركات لم يحذف اصلا وهو
اذا قيل ابدال لانه لو حذف لم يدل عليه حذف الحركة بمنزلة الجزم تنزيل الابدال والاجاز لحذف منزلة
الالف والواو لا يقرر تنزيل الاصل وضع بعضهم الحذف وقول جود حذف نظم تعاقب بنات
سريعا واداة لا يبدو بانظم يظم لا يجتمع الا ضمة لانها تكون على الضم يقول يدري يدي تنزيل
يبقى واو على الضم ومن الكلم اذ حروف علة والياء على ضربين ذكر ان الضرب ما اختلف آخره
ذكره فلذا ذكر شرحنا. قوله والياء على ضربين قال ان على الكاة المعرب وما اختلف آخره
باختلاف العوامل العلة او تعرف كاة البنى هو الذي يقابله وهو الذي لا يختلف آخره باختلاف العوامل
الا لعلة او لتقدير تا فيكون حركة الحرف وسكونه لا لعامل او وجب كان بنا وهو البنى عليه اي على
كل من الحركة والسكون قوله ثم المعرب على ضربين معرفة قال ان ثم واما جعل التنوين علامة
الا تعرف لانه اداة والحروف بالزيادة اللائقة حروف المد واللين ولم يكن زيادة تاتي الواحد ثلاثة
الواحد بين الواحد والتثنية والجمع مثله لانه زيد الالف بين التثنية والجمع الواو والنون بالجمع

حيث قالوا منع الجر بتنوين التمكين وذكر كذلك في المصباح وامتناع الجر عند مصاحبة التنوين لا
يوجب منع استعماله عند الانفراد والذي يظهر بالتتبع ان ما منع الجر بتنوين التمكين يجوز
الجر كذلك بتنوين المقابلة للاضافة وهو الذي يزاد لبيان ان الاسم المعرب ليس الا
وهذا الباب اي باب ما لا ينصرف ذكر في باب الفعل مع التنوين الذي هو علم التمكن وفي
الاعراب وعدم الاعراب والواو على ما قالوا في الجر والتنوين لاة الواو في جمع المذكر السالم فيجوز
يجتمع الجر عندهم لانه ليس خاصا بالجر كما ذكره ابن الحاجب ظاهر كلامه الغرض لاة هذه الحاصة
وتغيير هم الغرض بتغييره لانهم فرقوا بالمعرفة بما يدخل على المركبات الملات والتنوين الذي هو
الفعل وغير المنصرف بما يدخل الجر والتنوين لذكر الشيخ ويتركه بالفتح في موضع الجر وهذا
هذا ما بقي شيء كثيرة لا يتفق واحد منها كما يجيء الذكر ان شاء الله تعالى حيث لا يسعه تصديقا لما علمته
فقد علمت انهم يريدون بالجر ما يعم الجر بالاضافة وان ما جر بغير مضاف وهو ما عدا المقول الاول تغير الحال
لا ينفي الجملة بعدة على شك ما يدخل الجر بتنوين التمكين لاة الثاني كما ذهب اليه بعض النحاة
عنه بذكر التنوين قوله وكذا في موضع الجر مفعولا ثانيا مع هذا من عبارة صاحب الكتاب
وقد قيل انه اي هذا القول مستلزم عند اي من صاحب الكتاب في العبارة لاة الفتح في
الناء فلا يستقيم في المعربات وما لا ينصرف ليس منها وبما هذا ان لا يستقيم الفتح فيما
ينصرف لا يستقيم الفتح وهو الحق فتدبر اي حتى القول اه يقال وكذا في موضع الجر منصوبا
قاله ان ما يمكن كلام صاحب الكتاب بحيث لا يكون مستلزما نحو قال ولكن اه يقال
الفتح مناسب وبناية بالقول بحتى لاة النصب ليس يدل على الفرد فقط لاة قد يقع
اة انواع الاعراب ليست حركات خاصة بل يدل على مطلق ما بالدلالة على المفعولية فاذا قيل
انهم منصوب فمعناه اة فيه فتحة بل يدل على مخصوص وهو بنى المفعولية كما في زيدا ضربت
تكن الفتحة اة تدل بمزيد لة على ما هي اي بنى المفعولية كما في زيدا ضربت زيدا وكذا الفتح
والجر يدلان الفتح والجر اة لا تدل لفظا في زيد مفتوح مجرور فمعناه اة فيه فتحة لا جر فتحة
تاء على الفرد المتقدم عليه اي حتى تاة الاعتماد على الموجود وهو فتحة ومعلوم لاة الفتحة في
ملة جر لفاقت مررت بامرأة تدخل عليها ما تدخل عليه الفتحة في رأيت لقولك ضربت زيدا فيجب

والجر فيما التنوين والجمع لاة التنوين فيه لازم لها سقوطها عند الاضافة فتدخل عليها
وهو التنوين لما التنوين جيء التنوين بما تكلم وبين ما تكلم به كما عرفت قوله وغير منصرف وهو الذي
لا يجر مع التنوين بل الا يجر مع اة مدلول التنوين جواة غير المنصرف لما تأتي قوله وكذا
التنوية علامة لكن ولم يكن في الصلاة لم يوجد الشكوة فيه اولم يكن ثابتا فيه قصدا يجوز لما
اة يقصد ايا ما ايجاد يمنع الاسم عن التنوين او على الكسر اي اة يقصد من الاسم الموجب لاة يدل
الموجب الذي هو التنوين وعلى الكسر ما يكون موجبا للتنوين فيه على وجوز اة يراد الايجاب الشيء
اة يقصد ايا ما ولم يكن الغرض ان المنع اة تنوين الاسم جزاة الجزء الدال على غير المفرد بالجزاة
لجواز الصلاة لانه منع بما لا يصلح ان يستعمل التنوين يمنع الغرض لانه يكثر ايا يجده الغير فاحتاج
الى سبب علامة يستدل بها على ان كون هذا الاسم بحيث لا يجوز ان يكون شريكا للتنوين
في اختصاصه بالاسم بين كلمة التنوين خاصة بهم كذلك فتن خاصة بخلاف الرفع والنصب فانهما تحت
الى خاصة قال ابن علي لو دخل الجر بغير التنوين بعد عدم التنوين لحتو مررت بأحمد وابن عمرو ابن عمهم كلمة ما
بالمبنيات على اسماء وغير ذلك كرجل وحذف منهم خاصة فقت كاة الجر مشتركا بين التنوين والاضافة
كذلك ينبغي ان خواة شركة كذلك لما كان التنوين مختصا بالجر بالتبعية وغيرها وكان الاضافة
اجاب بقوله وقد حصل اي الجر باة قيام مقام التنوين وعاقبته الاضافة تفسير الجملة الاولى
لانه يكون اذا وجد التنوين في آخر المضاف امتنع الجر في آخر المضاف اليه واذا وجد الجر في آخر
امتنع التنوين في آخر المضاف فاتضح بذلك واتضح جلا وراتفع عن المقول كل ريبة لا يجوز من خواصه
فترجح على الجواز او حصل الجزم اة قام مقام التنوين وعاقبته الاضافة وهي كذلك فاستقام
كلام اشارة من غير حاجة الى قول وعلى الكلام من توجيه الجر على طريقة العاقبة فاتضح بهذا بالاضافة
وذا بالتبعية فتح يكون جواب السؤال اخر تقديره واذا اشتركا في الاختصاص فلم كسر الاسم يكون
الوجه الاول اولى لانه يكون اة يحمل قوله والدليل على اة الجر مختص متعد بالمنع جوابا بهذا الحمل
المقدر اي بالذي يدل على اة التنوين بالاسم بالاضافة اي بسببها وهو قول المصنف اة وكذا
مع تصدير منع الجر على انتزاعه مما اخره حيث اسند الى اة التنوين كلهم اة بحيث اصل فلا يكون
متصدرا منع الجر على اة وكذا يكون الجر يمتنع بالمنع على حدة آخر اي اصار واجبا على الواو

وثالثها لفظ المذكر بتاء التأنيث لفظا كثلاثة المرء في جمع من اخذ من بينها ثلاثة امرء فقال الرجل الذكر
بزيادة الالف والنون بناء على ضلاله فيكون زيادتها زيدتا مشكاة اليمن لذكر اي زيادتاه زيدتا
مشكاة اليمن لذكر فيتعين حينئذ وجوه الزيادة وكون الزيادة من بينها وكون الزيادة في الآخر لوجهي
التأنيث والتحقيق الاول والاحتمالان في الآخر لبقاء الف مشكاة للتاء بعد ثم تحتمل الموصوفة
لانها الفصحى اذا كانت للذكر لا يكون بتاء علامة ولا يجوز ان يختص بالمذكر بعد الحقت الموصوفة لانها لا تلحق
بالزيادة لبقاء التاء بعد ثم بالذكر بدل الالف كما في ضاربة ولا احتمال في الفاء
بالف مشكاة لعدم زيادتها بالتذكير بدل التاء بعد ثم كما في ضاربة واستحالة
في الموصوفة لعدم التباس تاء علامة الذكر بها بعد ثم فتعين للتاء بعد ثم فثبت ان مشكاة جاء بها
والالف والنون حين زيدتا على مشكاة اذ الاحتمال حينئذ جار كما ذكرته وان ثبوت ما فيها الالف والنون
خلاف المذكور في مشكاة وسلكا ان مذكر ما في الفاء بعد الفاء بعد عن الفاء فلو نشر كما جاء بها
تاء بعد ثم لا يجتمع مع الالف والنون بناء على ان صلاة فعلة كما لا يخفى فاء بعد ثم بعد
يقال ان سلكا لا يقال بحرانه وبهذا اي عدم الانصراف بسبب ثبوت المشابهة بين الفعلة وانثى فعل اذا
كان صلاة فعلة اما ان كان صلاة فعلة بفتح الفاء كوثبة عين منفرد الصلبة والذكر فعل
عين صلاة سعدانة الاناث وعرباة عرباة بحسب الصفات لغرض وجوه الذكر عن صفاته الاخرى
مرجوحة الاخرى بخلاف صيغة الذكر كصيغة المؤنث حيث كان مشتركة اي فعلا من الفعلة
مذكر كصلاة وعدم ثبوت الفاء حيث دخلت الفاء فاء بعد ثم لم يشرد الفاء قد مر عوضه يا عليه
وجه نشر الصفات وجوابه ان الفاء الذي هو الوجه الضروري الثابت لفاء الوجهين الاولين
لا يوجد في الفاء بعد ثم فذكر الفاء العلية جميع ما زيادة كما يجمع الجذع الذي ليس التخفيف فتحتها
فتحة تاء بكرت الا ترى ان بعض العلماء اثبت لفاء الالف والنون زائدة يكون زيادة اسم او صفة فان
كان الاول فمثله العلية بيد المنع لما كيدان بتاء ثم قاسا يجمع فعلاء الفاء واو كان الاخير
قبل التاء ضعافة لم يلحق مثل بتاء ثم لا يلحق الفاء بعد ثم في اسا يجمع فعلاء فعلوا وجوب قطع كلوم
مستدرك لانه لما وضع للمؤنث صيغة خوصية المذكر بفرقة بين المذكر والمؤنث بناء الفاء
وعدمه نحو سكلاء وسكرى والاول حوالق لانه وضعة قطعا ليس شرطا بالذات بل كان من سلكا

لانتفاء فعلاء لانه كما جاء منه قطعا يجيء منه فعلاء لانه جاء منه بيد فاعلم يقولهم سكلاء و
صيرورة المذكر بتاء وعدمه شاهدا على ان هذا الشهد مقصدا بالذات لانه الاختلاف بين جنسية المذكر والمؤنث
يحصل فيها وبهذا احد وجهي الشارحة المحدثين ونرجح احتمالية منع مرة وعلى ان وجهي احد
الشرطين دون الآخر والتقوية منع مرة سكلاء لوجوب كلا الشرطين فيه ومرة ذكرناه لهما
انما المعدول يتوقف سرعة ما بينه المعدول فيه وبين غيره وبين ما ذكرناه وبناه عن حيثية الاصلية
لا حيثية اخرى ومعلوم سرعة ياء بكر فقط وبراءه عن كل سبع الاشياء الباقية الآبطريق الكتابة
وقد للاعتراض على بفعلاء وفعلاء لكاتب بها وكيت وذيت وهو بينة زيد ضرب بينة ضاربا او
مضروب وهو جواب عن تحقيق بان يقال ان يتم ان المعدول عنه اصله يتم آخر كان فعلاء وهو كثير
من الاعداد وتقديره بجلاء وكل كاعدا بتة حفظا لقاعدتهم وسيجيء ما اذا اقتضت القرائن بالعدل
التقريبي لما اوضحناه لك فعرفت فاعلم ان الامة المعدولة عن الكل اما عدد مرة في كل
احاد وسعد وشعد وثلاث ومثلث ورباع ومربع وهو مجيء هذا ثلاث واما كثير وهو فوق
وعشرة عندهم والاصح ان زيادة ربع ومربع لضعف الرواية فيها فرقة فلا يكون عندهم
قيدا للكثير ومعشر ومثنى فعل خلوصيغة والعدل حدثا عن التقويم بلا سبب فلا نلتم الاصل
بما ياباه بل المقام فانيا وبهاكلات واهية يكتب فيه لكاتبه سوية لا بعض الدخيل في هذا
الفن فاعرض عن مراياه فالعدل اما عدد مرة على الشروط فالاستة الاولى احقه مثنى وثلاث ورباع فيه
بياء الوصية انها معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة بهذا ياباه العدل
لا يقال ان الوصية عوض عن تكرير العدد وهو اما بدليل صرفهم اربع في اربع ورب بنوع اربع ونحو
كم بيت بنوع ثلاث حيث كانت الوصية عارضة فلم يكن عارضة كانت مشوبة ولكن
مشوبة الثالث حيث كانت الوصية عارضة فالمتم وثلاث وان كانت الوصية عين موضوعة والعدل
عرفا فالعرف انه لا يوضح المعدولة لعدم اعتراف العالم الخالي بين المعدول والمحدود وهما
فلا بد ان يعترف اي فلم وانما فائدة الوصية عارضة في المعدول عنها لا انها فائدة الوصية
مرة وبيانه فلم مرات وبيد الاصل الوصية الوصية كيف يزيل الوصية عارضة لانا نقول ان
البينة قد غلبت على المعدول عنها عن ثلاثة رجال واربع نسوة واذا كانت غالبة عليها كانت

٨٢

واوا الف التاء ثبت وكتبوا كونه الف التاء ثبت واوا وزايدة والفات لايجوز الفتحة لهم
فيقال كون الظاهر انها اصلية لتطابق الرسم والتقدير الجزم لعدم ما بعد الحرف الرابع في الحال
واذا انتفى هذا فهي صيغة غائبة مؤنث ماضي مبني على الجزم لكونه جزء من المضارع
في النسبة الى ضمير جلي ومخفي بالعذف والقلب ولم يجوزوا في نحو حيادك الا الفتحة نحو حيادك
ولم يقولوا حيادك بالقلب لوقوع الالف طرفا ثم انهم جعلوا كونه جزء من المضارع
السريعة التغير عنزلة حيادك فلم يجيزوا فيها الا الفتحة واذا كانت الالف رابعة فصاعدا
في التقاء ساكنة الالف خاصة فلذا يجيء كلمة هنا عنزلة الحرف حتى الفتحة فاذكر بنا
في المؤنث المخاطب الاوسط اجعل نحو تدحرج يجري عفاة فلم يصرفوا اسم امرأة واذا سميت بمؤنث
حرفه الاوسط الف وان تنزلت عنزلة الحرف الرابع الا انها لا يقوى قوتها اذ وقوع الحرف فلم يؤثر في
منع الصرف ما يكون في السبع تاء ثبت بمنزلة الحرف الرابع في عفاة فانها تنزلت عنزلة
التاء ثبت ولهذا بقي واسطة عنزلة الحرف الرابع الزائد عنه ولذلك رقة عيد التصغير في
الثلاثي الحركة الاوسط دون الرابع الا ترى انه تقول في الصغير قديمة وعيينة بتشديد الياء
وقلما تصل الى التاء والحرف الرابع ولكنه والتاء اجعل رتبته في الحرف الرابع كونه قائما منزلة
والحرف الرابع في الحركة كما كانت فصلت عن التاء بدرجتين او عن الحرف الرابع بدرجة والحرف
الرابع مشترط بنهايته اي لو بدرجة عن الحركة فظهرت اداة هذا التاء ثبت يعني
الالف في ثلاث مراتب على ما ذكرنا المرتبة الاولى التي في المؤنث الذي في التاء ظاهرا لا تدخل لام
التعريف سميته بها لما ظاهرا رجلا وامرأة والمرتبة الثانية وهي المتوسط لما زاد على اربعة
احرف لا الحرف الرابع لدخول لام التعريف في التذكير الا بعد اداة يكون لام تدحرج فيما التاء ثبت قبل
تسمية الذكر لا يرى اداة كتابا اسم رجل منصرف حيث لم يكن ثم مؤنث قبل التسمية فيكون في
الرابع كتاء التاء ثبت ظاهرة في تسمية لام التعريف فكذا ساء اسماء او مشى فاكره شرط في الحرف
الرابع ان يكون التاء حيث تدحرج لما التاء ثبت قبل التسمية فيكون بعد التاء فصلا عن التاء
بدرجة وثانية على الحركة بدرجة ورباعية لام لا يعرف الحذف كيلا متنزلا عن مبانيه لم الاجنبي
مؤنث ولو سميت به رجلا لم يصرف وهذا شاهد لا يكون منقولا عن الفعل فيما الاصل واداة لا يكون

التعريف

في حيز بين فاذ فيها التعريف والتاء بمنع المنوع والجر فلم يجز فيه الا منع التعريف لاداة الفتحة تلوت
احد السببين فيه التاء مؤنث والجر ظ وتاء في التعريف قوله استاهم لزوالها اذا اشترط
حين عدم الشرط فالجراحة التعريفية حين قام صفة الوسط باتي واداة زالت التاء ثبت والجر مع التعريف
كذلك هذا قيل لا يجوز مقابلة سكون الوسط العلمية لقوتها وايضا يلزم تحريك العليتان الا يجوز
في نحو الا منع التعريف وهو خلاف الاجتماع اقوال اداة في الساكن خفة وفي العلمية قوة فما قابله فكونها
قوية فيه مانع والباقي بالسبعة باداة قالا ثقوة وقوى حيلها قالا بعض المحققين في نحو عنز يجوز
الامران اسكانا بالسكون الوسط بوصل الخفة والتسبيق الثقل فاذا قام الثقل امد التسبيق
بقي تعلق الحرف وحده وعدم التعريف فيكانا باداة فيه علتين خفارة كونه وجوز فيها بعد المقابلة
سيما وهما ساقاة الجواب عندي انه لا يلزم من وجود الدافع شوقة حين قام السكون تعلق
الا يجوز فيه عند الاسقاط التعريف فضلا عن زالة حال وجود اعني شوقة فلا يلزم تحريك العين وهذا
التاء ثبت اذا كنت فاهم والتاء المؤنث الذي في الحركة الاوسط بجري بجري الرباعي في التعريف وعدم
عزو لام اعرفه فاذكر اي كونه جاريا بجري الرباعي لتنزل الحركة منزلة الحرف الرابع وتحقيق هذا
موقوف على تمهيد مقدمة وهي اذا اضفت اكرم المنصوب الذي يكون ثالثه واوا او ياء متطرفتا كانت
او زايدة او خامسة فصاعدا فالثالثة والرابعة المنقلبة تقلبانه واوا نحو عصوي ودعوي وملهي
ودعوي لانها تقلبان الياء بسكونه واوا لان الكسرة تقلب الثالثة والرابعة واذا عرفت الياء
انقلابها او عن الواو لانها الياء بنا الفعل من الواو لما ياتي في الجوف وما كانت عن الواو فانقلبت واوا
وبناء تثنية وجمع اثنا الواو في عصوي بنيه الواو في دعوي فيا انقلبت عن الالف كما انها عن
الواو في موزيه ومايد عواك انهم لم يعدوا الاصل الالف في نحو دعوي فالجواب انا لا نسلم
لكم في عصوي كذلك لانا نقول والقول الجمل فيه انا نرى في دعوي ما ذكرنا او هو سدوم في على
عصوي فيما قد الاصل الكلمة وبنيتها حقيقتا بالقول والزيادة وبنيتها فالالف في دعوي اما
زايدة كالتاء في التاء ثبت والالف فلا جرم انها يجري المنقلبة والا فالواو احد الا الواو يجري على سنن
الاصل وان على الياء الفصل بين الحرف والواو فلا جرم انهم ضعفوا يجري عفاة فقالوا دعوي
كما الواو جاروي وان انها بهذه المنقلبة كعين الشابهة فلا يحمل في الالف بحمل ان يكون زايدة كالتاء

اي علل جاز عليهم اياه يطرح قوله والعامل عندهم الخ وجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص فالرافع
ذو عرضة لان يتلبس بالناصب والخافض وغير المعرف وغير الفعل المضارع وقد عرفت ايضا
ان وجوه الاعراب عرفت ان الفعل المضارع قد ينظر عليه اي على الاسم ضد ما يعرض الاعراب
بسبب المضارعة فاذا عرفنا فاعلم ايضا اي في هذا المقام اذ تعلق وفي بعض النسخ اذ تعلق الفعل
او ما اشبهه من الحروف كالمحولة المشبهة بالفعل كما سيجيء الفاعل والمفعول وغيرهما تاييد
على حدوث وغيره اي غير ما اشبهه انت الضمير لما انه اسناد من الابتداء وحروف الجر والاسم
المضاف والناصب التمييز بلغت بوجه ما من الوجوه المعهودة بينهم بالاسم الكائن متعلق
بتعلق قيد به عبارة المراد بالعامل ما يعمل العامل المقدر بقرينة اتيانه عقيب تقسيم الكلمة
المرتبة الى الاربعة بسبب اقتضاء العقل كما ان المراد بالعامل فيما مر قبل سبب خاص
في قوله اذ تعلق الفعل به متعلق الثبوت وصف به اي في كلام المتكلمين كما اشرنا اليه فيما مر
ترتبه كما يشير اليه كما ان وما الشبيهة بليس والحرية لا او المشبهة او ما جرى مجراها
مثل الغاية والتعيين والاستثناء والحيثية كان وما يجري عليها او الاضافة نحو كما في قولك
عرفت بزيد وعمرو العلية المكونة مع ما بعدها تاويلا مصدرا لا يدل كما الا على الفعل فاصبر الى ان
الحين يستدعيه علامة تستدل بها اي تكشف العلامة قولها قائم تقام فاعل يستدل
او المعنى اي حكمك الناطق بها عليها اي يحصل كشف العملية فيما ان وجوه الاعراب الذي هو الرفع
والنصب والجر قوله الذي صفة وهو الموصول اما الضيف اليه دليل ما نصب مفعولا به
لما عليها اي يحصل كشف العملية المفعولة وسواء كشف العملية المفعولة مقتضيا عن الاعراب
وفي بعض النسخ بالاضافة وسواء الفاعلية الذي تعلقها اي بالاسم سبب لحدوثه عند الجمهور
المفعولة عوامل مفعولية ما ان لحقوا وكذا اي كما استدعاها نصب علامة نصب المضارع
الفعل المضارع كما علمت مما تقدم ذكره في بحث المضارع يستدعيه اجراء حكم الكلام عليه في
الاعراب فرفعه اي المضارع حيث المكانة وجدوا او فرخطاء المضارع للاسم حيث كان اذ كونه
او فرخطاء من المضارعة عند وقوعه بعده اي بعد بنيته موقع الاسم كوجامدي رجل يا زيد الرفع
على القول فرفعوه اي انما رفعوه لان الرفع اقوى وجوه اعراب الاسم كيدل على قوة المشابهة وانما

كان او فرخطاء عنده لان وجوه المضارعة سبعة ومنها ما ذكرنا وقوعه موقعه فاذا حصل ذلك يتم
المشابهة ومعنى وجب وجوده لا يبقى بعده موقعه اي موقع الاسم لكن يقع ما يحصل في تقدير
الاسم نحو ان او ما يشبهه كاد وكي واذن فيكمل التعليل كاد النصب اسنف وجوه اعراب الاسم
كونه علامة ما هو فضلة في الكلام وجرهن حيث وجدوه خطاء عن رتبة المضارعة بالوجه
الشبيه بالوجه وكذا الانحطاط عندهم ما يجعله في تقدير الكلام وجوابه وما يشبهه وجه لم
ولما ولام الامر ولا النهي حيث كان لازما يعني بعد لام الامر لا يدل على انحطاطه عن رتبة المضارعة
مضارعته للاسم مقتضيا لاعرابه والجاني الذي جواب المضارع بدا يعرك الخ فرخطاء عن المضارعة
اي وجوه موقع الاسم عامل الرفع فعاملها ذا مستوجبا سوى الحرف الذي هو مصبي تقدير الكلام
ان يسمى النصب عطف على الحرفية اي انه واخواته عامل النصب كسوى الحرف الذي جر اي منع
عن تقدير الاسم وشبهه اي شبه ان واخواته عامل الجزم اذا عرفت هذا عرفت معنى قولهم والعامل
عندهم ما اوجب كونه على اخر الكلمة على وجه مخصوص فاذا العامل سبب يحدث الوجه المقتضي
كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من نظم مادة المقتضي عين العامل هذا في اسم ظاهر وشبهه الفعل
فلا بد من زيادة باء وعلامة وقوع المضارع بعد موقع الاسم سبب يحدث اعني المقتضية كذلك
آخره الرفع وان الذي يقع المضارع بعد موقع الاسم سبب يحدث اعني المقتضية الثابتة المقتضية
كونه على النصب وان الذي جزمه عن كذلك يحدث بواسطة ونيابة المضارع المقتضي كونه على
الجزم وكان الاتيان بالواو والفاء والاحتياط لما مر انما الفعل وبهذا اندفع ما قيل ما قدر
ان يقال ان سبب نصب الفعل المضارع وجازمه ما يحدث بها المقتضي للاعراب لان المقتضي
بالكسر ثابت وجوبه مقتضيه قيل وانما قال ما اوجب دون ما يتوقف وجوب ليشمل ولا العامل التقطع
او العامل المعنوي والمراد بالوجه المخصوص اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وانما لم يعرفه بما عرفه
به ابن الحاجب وهو ما به يتقوم المعنى الاعرابي لانه ذكر ما لا يتم بشيء كما مر فلذلك ابن الحاجب
فانه ذكر حد العوامل الاسم وجعل هذا ما ذكرنا قبل الاذن بين التعريفين فافهم قوله والعامل عندهم الخ
هذا في شرح المتن قوله لما ثبت اثر الاول وعرفت علته قال الشارح اي علة ما يثبت
اي ما ثبت شيئا اول فيكون بيانا لصفة اعني كما لو اراد الظالم في علام رجم بمرة حال على الاذن

الفاعل ويتصل الى المفعول به من غير واسطة الحرف وذلك بخلاف ما توقف منه على شيء
يتعلق عليه وقبلها ومدة الفاعل في غيره وقبل ما اذا اتصل به ضمير المفعول احسن منه والا لزم
بخلافه ومنها التعدي اي الجائز عند ظهوره اي مجاوزته ناسب الاول نحو ضربت زيدا
وعمرا اي الفعل المتعدي على ثلثة اضرب متعدي ومتسلط واقع وكرر الفعل تعدي ومنيف
وهو الذي ثلاثة اضرب متعدي خالص وهو متصل الى مفعول واحد نحو ضرب علي
واحد سواء كان علاجيا وهو ما يقتضي ايجاده بتمامه جائزة كضربت زيدا وقتلت بكرا
او غير علاج وهو بخلافه بل يكفيه تعلق بالقلب كعرفت زيدا وظننت الحديث ف
قولي الى ذكر المفعول حسب ما يقتضيه الفعل ومنه افعال الحواس وذكرها بعد الفارسي
انه السمع خاصة يقتضي مفعولا واحدا كما مر ثانيا مما لا يسمى ويجوز الاقتصار على احدهما
كقولهم ما سمع كوسمعت الحديث او كلام وقال ابن يعيش الاول صحيحا لانه قد
وقع ما لا يكون مسموعا الا ان الداخلة على المبتدا والخبر والحق انه تارة يتعدى الى واحد
كما حواه مر السموع والجزء بقرينة بعد مر حالا ويؤخذ الى حال انه المراد عن سمعته فيما
يقول قائما زيدا مفعول على حذف المضاف اي قول لانه يقول الحال عنه عليه لعدم ابدا
على جعله من الافعال الداخلة على المبتدا والخبر وهو متعد الى مفعولين وهو على نوعين
لان المفعول الثاني تارة يصح حمله على الاول بمعنى ان يصدق عليه هو هو او كاد نحو
او لا يصح ذلك والاول هو افعال القلوب نحو علمت زيدا فاضلا فانه يصح ان يقال زيد فاضل
وعلمت ابا بن سعد ابا حنيفة فانه يصح فيه القول بانه ابا بن سعد ابو حنيفة اي بمنزلته وكذا
سر حبها اي شرح افعال القلوب في باب الثالث ان شاء الله تع وكلما ان يتعدى الى
المفعولين بنفسه كما سقوت زيدا جبة او بالهمزة نحو اعطيت زيدا درهما فالذي هو من
الثلاثي لا يجوز فيه الا الذي بجيئه وزيدوهم وجعلوا من هذا الباب ما يتعدى الى المفعول
الثاني بواسطة الحرف منه شائعا عاما نحو مررت بالرجال كزيد بن الرجال قال الله تعالى
موسى قومه سبعين رجلا اي من قومه ومنه قولهم استغفر الله ذنبا لست احصيه
وسميته زيدا وكنيته ابا عبد الله والاصل اليا وسمي ثانيا الاصل تقديم ما هو فاعل في المعنى

المسند اليه من اسناده وكاداة الصاق بالشيء لا يجوز اه بيانا في آخره فلذا لم يسند الفاعل بخلاف
نسبته الى المفعول لانه على جهة التعلق وهي على كثرة قيصون هذه الفاعل فاذ قلت انما يحفظ الفعل
يسند الى الشيء واحد يجوز بلا خلاف فبطل ما ذكرتم زادة الفاعل لا يكون الا واحدا اجاب بقوله
وقولهم ضربه الزيدان الخ ليس بناقض لان المعنى بالتثنية ايراد الفاعل اه اي الفاعل فاه
لا يكون الا فاعلين مختلفين بالجنس واحد بحسب الفاعلية بفعل واحد متعلق بامر واقع
شرعي عاطف كعمرو ضرب زيد عمرو فيما ذكر فان الرجلين ليسا بفاعلين
مختلفين بل الاسم واحد وكذا الرجال على ان يجوز ارتفاعها بفعل واحد نحو ضرب زيدا نحو ضرب
غلام زيد غلام عمرو واحد او بالعاطف نحو قام زيد وعمرو قوله الا ان يكون مضمرا
فضمير الثاني اعلم ان ارادة الفاعل على ضربين احدهما مضمرا وعلى مضمر كضرب زيدا
مضمرا وعلى مظهر وهو ما ينفصل عن الفعل بحيث يبادر ما يجري عمرو الذي هو مبتدا اي يبتدئ
كلاما مستقلا بنفسه لا يحتاج في التلفظ بما يتصل به قدم على المتصل وان اخر الزم
في مفصله نظرا الى ان لا يعد الى غير المتصل الذي موضع الضمير لاصالته واختصاصه
وتسلطه عليه لان البحث بنا بالنظر الى كونه فاعلا فاسناده يقتضي بذلك لان
عمرو الفاعل كما عرفت نحو ضرب الاسود لا يسند اليه الفعل الا عند تعذر الوصل
ولكن في هذه مواضع موضع الابتداء وموضع الجملة التي يتصل به وموضع خبر ان لا
مرفوعه الا متقدم على منصوبه ولذا وقع بينه وبين فعله حرف الاستفهام او حرف الصلة فقد
على هذا ان المتصل هو الاصل او متصل وسيجيء ان لا يكون حرف اتصال نحو ما ضارب زيدا
لفظه كضربت الا انه يجيء عن تمثيل ضربوا وضربن وضربتا الخ يعني تمثيل جمع المذكر
الغائب والغائبة وتثنيهما وجمعهما نحو سوف اكاد اكاد لانها كالمنوي به الغيبة
ويشركه فيه اضرب واضرب ونضرب لانها لا تظهر لها صورة فاعل الا تقدر وفي لانم كما مر
في زيد ضرب وبكر عمرو ضربته لانه قد يظهر لها صورة فاعل كغلامه او غلامها كما مر
بحث المصنف يجيء بحث المفردات ان شاء الله تع ثم الفعل على ضربين قال الله
المتعدي وهو ما يتصل الى المفعول به من غير واسطة الحرف اي الفعل المتعدي ما جاوز

والمتعدي الى المفعولين بنفسه ومرتبة ايضا اعطيت صاحب الدرهم واخذت احدا من القوم للاهتمام
بل لا كراهته وسعة ويجوز الاقتصار بما يليه باب اعطيت على احد المفعولين بعينه كما بين في الالفه
اوجه الاقتصار على الاول نحو اعطيت زيدا فلا تذكر ما اعطيته والاقتصار على المفعول الثاني
اشار اليه بقوله ونحو اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته والاقتصار عليهما جميعا اشار بقوله
ويجوز ان سكت عنهما اي عن المفعولين جميعا نحو فلان يعطي لان الفعل والفاعل جملة
يحسن السكوت عليها ويحصل بها فائدة المخاطب وذكر المفعول فائدة اخرى زادت على الفائدة
الاولى فان ذكرت المفعولين كانت ثالثة البيان والفائدة وعوضا منك عن احدهما فيكون مكانها
في البيان وعنهما جميعا بحسب الفائدة في الكلام مع المبالغة والتاكيد في ذكر لانه انما تشغل ذكر
تقييده نوعا من المبالغة والتاكيد ايذانا بالحسن على الاطلاق اي سواء كان من اعطي زيدا وعمرا
او اولا لا عطاه او في اصل ما اعطي دراهما او نفقة او ثوبا او غيرها وهذا مبني على ما ذكره السكاكي
ان المقام لا كان خطابيا لا استدلاليا افاد العموم في افراد الفعل بعلة ابهام اختيار التخصيص دون غيره
دون آخر في وجوه الحقيقة فيما يحكم وتحقيقه ان من يعطي يقبل الاعطاء لان المراد منه تحقق
الفعل عن الفاعل تعلق الاعطاء للمرة بل ام الحقيقة عليه في المقام الخطابي على استغراق الاعطاء
وشمولها بالغة ثلاثة لا يلزم ترجيح احد الشيئين على الآخر من غير مرجح واما في افعال القلوب
فلا يجوز الاقتصار على احد المفعولين على الاشهر نحو علمت زيدا في الاقتصار على الاول او
علمت منطلقا في الاقتصار على الثاني وضربا اي ونحو افعال القلوب على الاشهر اي عند الاكثر وسببه
ويجوز بالتقدير بان علمت ايضا لا يجوز ذلك لانه سكت على احدهما لتعذره اي لتعذره عما
عقدت عليه حديثك بيان عقد الحديث انك اذا قلت حسبت زيدا منطلقا فقد عقدت
حديثك على ان زيدا مظنون انطلاقه عندك فلو سكت عن ذكر المفعول الثاني فقد بقيت
الثاني المظنون وبقيت معقود كلامك لانه ما وقع بما انك وقصدك بهذا التركيب ان
تخبر بان ذلك زيد قائما ولكن ليترتب عليه الثاني ولو سكت عن الاول عن بيد كما
يفيد الاول وهو الذي تظن انطلاقه عندك ومن ها هنا ان الاول معقد البيان والثاني معقد
الفائدة فاذا لا بد من ذكرهما والتنبيه ولكن انها تدخل على المبتدأ والخبر الذي لا يستغنى كل منها

عن الآخر لكن لم يسكت عن احدهما بما جاء عليه ما لا في مراتب الخفاء هنا اكثر ما فيه ذكرت اذ تعلق
الفعل بهما اي الجمل الحقيقية في افعال القلوب المتعلقات التي في اصل ما عنى اسناده الى الفاعل
فلو طرح لو خلت ظلالات بعضها فوق بعض وقبل لان المفعولين هنا كاسم واحد لان المفعول في
الحقيقة هو مضمونها وهو المصدر المضاف الى الاول او في علمت زيدا فاضلا علمت فضل
زيد فلو حذف احدهما لكان كحذف بعض اجزاء الكلمة وانما قلنا على الاشهر لانه ربما كان اجاز
ذكرت لقيام القرينة كقوله كثيرا انما المشتق قال ما ظننت زيدا او زيدا المنطلق ظننت قائما
وكقوله كانهم لم يكن بيع لوكان بيعه بلاق وكثيرا الاهلة بلا قيام الا اهلة الكائن بلا قيام اوعد
السن بلا قيام والقرق بين الاقتصار والاختصار مرة صدر الكتاب واما المفعول ثاني فعدها
حذفها منه نحو ثم من يسمع على الا يكون السمع حتما سائغا على مذهب ابن السراج والتراجم
وقوله تعالى يوم يناديهم فيقول اين شركائي الذين كنتم تزعمون وقوله تعالى وظننتم ظن السوء في
بالمعنى المؤكد كانه قال وظننتم ظننتم لان التاكيد كالتكرير وعند قيام قرينة عند بعضهم على
ان اعلمت بلا قرينة ان من المتكلم بالقرينة لان الفاعل لا يخلو من علم وظن في اغلب الاحوال
فاذا قلت علمت بلا قرينة للعذر ما افدت بكلامك شيئا الا مع القرينة امر واحد
انه جائز مطلقا لانك باعتبار انك اخبرت واعلمت مخاطبك ان لك ما يعتقد ظنا
لا يقينا او يقينا لا ظنا افدت فيه من الفائدة ما لا يخفى على من حرب وهو قوي وهو شديد
الا ثلاث مفاعيل وهو باب اعلمت الا ضلالة منقول من باب الى التعدي الى المفعولين ومثلت
واريت ما تكونه الراء والمعنى بالتعدية علمت زيدا عمرا فاضلا واريت بكرا
حاله خالدا في الفرع اي زيد مفعول آخر وهو الذي كان فاعلا قبل النقل وموضعه الاصل
قبل المفعولين لان الهمزة للتعدية وعلامة الشيء على اصل الشيء في المثال الاول علمت زيدا على
ان يعلم عمرا فاضلا ثم هذا النقل مقصور على هذين الفعلين ودون اخواتها وهو المسموع
من العرب فيتعدى عنهما ولا يتعدى وزعم الا على عنهما وقد اجاز الاخفش النقل في جميع
الافعال بالهمزة الا المفعول الثالث نحو اظننت واحسبت واخلت وازعمت زيدا
عمرا قائما اي جعلته على ان يظن عمرا قائما على هذا القياس وقد يتضمن ايضا من دحه

وحدثت والبناء ثنويا ثنت مضى علت فتقدر كل منها قديمة بالثلاثة مفاعيل لما قدر سنة قد لا
يكون مفعول الثالث بل الحادث مفعولا واحدا فيصير بالواحد مفاعيل الثلاثة مفاعيل الثلاثة سماء
تحقق الفعل الذكور قبل ان الاعلام الشكل بها عند سيبويه متعدية بالواحد بنفسه وبالثلاثة بحرف الجر نحو
البناء ت زيدا بكذا ثم حذف الباء ثانيا ثم قلبا الباء كذا قال الرضي ويأباه كما هذا ويعني هذا فيجوز
ان يكون الاخبار مشتملا على الاعلام بعض سماه فتقديره قديمة وعند ابن الحاجب انه متعد اليها لا على التضمين
وقد ارى في الدرس لان الاعلام صلة شيئ بمعنى وجدت خالجي من صلة الشيء ولا شك ان يكون
وشاد انا الاول غالبا لكن ان ثبت فيما عدا العلم وكذا الدرس زيادة بعض علم هذا ما يمكن
الاصابة فيه فاما على متعلقة بها فالاول ظاهر والثاني على تضمين البناء ومدلول الفعل منصوب على المصدر
عن ابناه بناء فيكون بعض الفعل وهو الايتاء بنت فاذا ثابت راجعة دنيا عمرو اقامها كما كان ثابت
بعض زيد هذا النوع من الجر وانما كان يجيء جنس عين البناء فالفعل ينوب مناب اتيانا بناء
محمود على الايتاء زيد وقام وسبب عدم جواز كتابتها جاز زيد الواقعة بعد الفواعل نحو
قال زيد وعمرو منطلق وهو منصوب محلا على انه مصدر عند المحققين وعلى انها مفعول بها عند الكسائي
كسر التاء لشبهها بالكسرة التي يكون الاسم عليها عند وقوعه ذكر بعد الابناء لانها الباء
مشابهة وهو الفتحة فلا يكسر الحاء فيه لجواز ان يجري الفعل الذي لا يمكن بعد الحاء كما كسرت
القاف بعد استلقاء قوله وقد يتم المفعول مقام الفاعل لما بني له الفعل قال ابن هشام الخضراوي
ربما يتوهم الغباوة بذكر الوجه مناسبة لتركه الفاعل منها عدم العلم بالفاعل بالنسبة الى المخبر
او المخاطب ومنها تعظيم الفاعل عن الذكر فتعظيمه ومنها تعظيم عن الفاعل لحقارته ومنها الحرص
عليه ومنها الطلب الايجاز وعرض الكلم الاخبار عن المفعول ومنها وقوع التيطر مثل قولهم مرحبا
سيرة حمدة سيرة فانه اقيم المفعول وهو سيرة مقام الفاعل لبعد افادة الاول بعد الاعلام الى
ذكر من الاعتبارات المتعلقة بالمتكلم بيانها علم الحاء والباء عند قيام المفعول مقام الفاعل
بقي الفعل بلا فاعل وهو باطل كما مر فيجب تقدير فاعل له ولما كان المفعول سببا فاعلا بقرينة تعين
حذف الفاعل واقامة المفعول به مقامه ومن ثم اشترط من اقامة الفاعل ضد المفعول كيضرب
عليه من الحاكم ليس بمستقل لانه شرط الفاعل لوجود الاسناد لا لاحداثه وعليه هذا الحكم سواء وسنة

انه قوله تعريجي باقامة ليس بفاعل وصار هذا الاقتضاء يحتمل لا يكون اراده البناء احد تعريجي الفاعل
مختصا به كما ليس منه الآخر ومنها الاشارة الى تقليل الكلام لانه الاقام مقامه لم يحتج الى
عائد ضمير ولما عدت هذا الاحتجاج الى تقدير تقيد وتنبه على تقدير الى تقدير ولما تولد
وكسر اجل آخره اقتضا حذف الفاعل الواجب الا يكون بناء فضل تمام الاشكال بناء آخر من بنية
الكلمة والاصل الى تنتهي فاعلها خصوصا وليس هذا الا في التقدير الذكور ولما كان الحق
من الآخر فاجرى على ان ينقلب الى ان الاعلام صلة شيئ بمعنى وجدت خالجي من صلة الشيء ولا شك
في قوله فيه ثلاث مقالات مقالة هذه البينة الفرائد من عمله وبانه على اصله وعليا الاكثر على الغوريا
وسرهم من يقول انما اصول عقله لا حدوله عن عزه والذي عزه يجيء انما لم ينطلق بفاعلها مثل
جئت وجوه والتصحيح هو القياس لبدليل عدم الاعلام وضريج وسوير يجيء وجوه قاعدة يقتضيه
تنبيها على انها من اصل وعلامة البناء المفعول في الماضي اه يعم قولنا تحركه الاعلام من علامات
الفاعل تحركه بكاف مقدرة وانا اخويه تما يختصا بناء الفاعل دونه ويكسر ما قبل الاصل
حرف اللين الجرد عن الزيادة والمزيد فيه والقام الاصل عطف على ما قبل المفعول اما ان يكسر القام
الاصل في الزيادة الجرد عن الزيادة والمزيد فيه فالاول نحو قتل والثاني نحو قتل في الثلاثي الجرد على مثال
طلب ودخل وخرج وعلى هذا تقدير الفعل على مثال دحرج وجرد فيكون مثال كالم بناء آخر من
بنية الاصل وقد فرض ان الاشارة كما تم جعل عليه عزه قال الفراء لما دل على الفاعل على الفعل
حيث يقول الكلمات كتبت ولم يقتصر عليه او يعكس ما قبل الآخر فيما لا يسمى فاعله نحو ضرب كما
قاله اول الحركة ليدل استكمل جواز الباء لفظا عيض جرح الرجل لانها استطيع الدنيا وهو 8
وقد مر في مثال الرباعي المجرد والمزيد فيه وحلب وتحلب في مثال الملحق بهما وانما علامة
البناء للمفعول في الماضي فانه يتم مرة الماضي ويبقى الحرف الثاني في المجرد والمزيد فيه
ان يفتح القام الاول في الثلاثي المجرد والمزيد فيه والملحق بهما نحو ضرب ويستكم في مثال الثلاثي
المجرد والمزيد فيه ودحرج وبيدحرج في مثال الرباعي المجرد والمزيد فيه وحلب وتحلب
في مثال الملحق بهما هذا الاسم اعني ام سالم يسمى فاعله لتقاضا كمن الفعل مسندا اليه متقدما عليه
ومفعوله نحو كان زيد وطالب العلم وهذا اشارة الى جواب التناقض المورد بقوله ان قلت

زيدا وطلعت البلد والمفعول به ضربت زيدا وامثلة ما تنصب مفعولا به اكثر من ان تحصر وكذا ما كان
المفعول به في المعنى فاعلا كقولك الجرح فاه الدم فان الدم في المعنى فاعل الفعل الذي هو الجرح
المستفز عن ذات مذكورة او مقدرة فلا يجوز الا الجر او جد فيه الابهام نحو طاب زيد نفسا
لان اصله طيب زيد نفسه فجعل طيب الاصل وطيب الرائحة وطيب النفس وعني بها طيب نفسه
وخلقه وكذا تصبب العرق عرقا لانه يجعل تصبب العرق والدم والبول فاذا جئت بالعرق
زال الابهام والتمييز باب مزال عن اصله لانه الاصل في طاب زيد نفسا طاب نفسه وكذا تصبب
العرق عرقا اصله تصبب عرقه فلما زيل عنه ابتدا بضمير الجملة لانه اكمن الشيء بحلاله ان
يرتبط اولا مكونا منفصلا تاليا واوقع ذاك ضمير المفسر مذكورا اولا منفصلا وكذلك
النفس لا معرفة اليهم عليها ولكن لانه اذا اسند الفعل اليه عينه ذلك كان ابهام وتفخيم
عارضا فكان المستمع متشوقا ويذهب وهمه الى كل نوع من الانواع التي يصلح ان يسند
اليها هذا ويسمى طيب الطعم طيب ما يوصف بالسكينة والوقار ويزيل عنه الملق والاسترجاع و
يتوقد واعلم ان تقدم العلم بان في الكلام جملة من شانها ان تحل من قلب على وكادة
واستقرت في استقرارا لا يهتز منه تركك طاب نفس زيد والتوكيد مما ذكرت لك اذا ذكرت الشيء بعينه
ثم عقبته فقلت ذكرته تريد اجمالا وتفصيلا وما ذكرته مرتين اكد مما ذكرته مرة واحدة
وبهذين الوجهين يجيء قولهم لما فيه من سلوك طريقة الاجمال والتفصيل على ما لا يخفى وعلى
هذا اذا مررت بالذي قام ثم قعد ومررت واشتمل الراس شيبا اصل الكلام على المرتبة الاولى
شاب راسي فغيرت عن تلك المرتبة وبنيت الاشتعال على الشيب وجعلته مشتعلا به ثم نقلت اسناد
الاشتعال عن الشيب الى الراس وجعلت الشيب تمييزا وقلت اشتعل راسي شيبا ثم تركت هذه الرتبة
الى رتبة اخرى فاسندت الاشتعال الى الشيب نفسه واشتعل راسي شيبا ثم تركت هذه الرتبة
ايضا وجئت بالشيب مضافا الى ما كان مضافا اليه من قبل فقلت اشتعل شيب راسي شيبا ثم
نزلت المضاف اليه منزلة المذكور بعد ان لم يكن كذلك فقلت اشتعل راسه شيبا ثم حذفت
الضمير فصار اشتعل الراس شيبا وقد نصت هذه الجملة اي اشتعل الراس شيبا ما فيها
من الاستعارة التي هي ابلغ من الحقيقة لانها توزن عن الجاز وهو ابلغ منها لان الاشتعال
مسند الى الشيب الذي هو من ايات الشعر لو كان مسندا الى ضمير الشعر وهو لكن الشعر اشد

ههنا في الفصل الثاني يريد الاسناد الى احد المفعولين المتعاديين اما كان اي الاول وهو بيتي
نحو اعطى زيدا درهما قام الاول واعطيت درهما زيدا فيه قيام الاول الا انه لا يسند اليه ما هو
فاعل في المعنى الا حسن ومرر زيدا ما تعلق به الباء اخذ لهذا الذي كان الاول بابا اذا ابتدئ فظا الا
ترى انه لا يجوز اعطى خالد درهما زيدا وان جاز اعطيت زيدا درهما لان المفعول الاول غير المتعاديين
فاسند عن الاسناد الاول لكن علم ان زيدا فاعل فلا يجوز ان يتعلق على قام زيدا وهو كذلك لان الفصل
الثاني هذا الباب اضافة الباب الى الضمير الذي هو الفاعل الحقيقة اي زيدا وليجعل جملة محتاجة بحالا والآن
جعلت خبرا وحقيقة معناه وهو قول لا يلزم عدم الجواز الجواب معناه لا يستعمل
قال الشيخ عبد القاهر ثم كثيرا ما يستعمل في الحسن ومرادهم لا يستعمل وقد جاء جاز في الاباء والاكثر
في المفعولات حيث انها لا تجيء فاعلا في نحو قام زيدا الا ليس ان القيام هو المفعول دون
الزيد الا ترى انك لو اردت ان تخبر بالذهاب عن زيد في نحو اعجبني ذهاب زيد اعجبك الا ان ذلك
يريد ان تخبر ان زيدا معلوم والاحق مفعوله قال فهم الاغ مقام الاعجبك في المعنى وهو خبر جاز ولكنك
لم تسند الفعل اليه فلم يصح جواز الاسناد اليه لكن اذا وهم يشتمل بياض فقط اذا اشتغل به فقول
لا يجوز الاسناد الى المفعول له لانه فضلة ما يشبه بالعلة والى المفعول معه لانه كالجار و
يستدام وجه المطعوفة بدخل المطعوف عليه وواو وجه المفعول معه منكرا عن الواو
وكلا الامرين سبيل اليه والى المفعول فيه اذا كان ظرفا لانه لا سبيل الى ان تقام والى التاكيد
من المفعول المطلق لعدم الفائدة ولكونه لم يجز مجيئه وحده كما ذكرنا وما ذكرنا من منع الاسناد
عن الاشياء معاقبة قطعا من نفس الفعل وقد نقل بعضهم جواز الاسناد الى التاكيد وهو غريب
واستدل الا يجوز وقد حيل بين الفعل والتوكيد كالحيلولة بين الام الظرفية وقال ابن برهان في
كتابه اتفاقا انه مذهب سيبويه فاسد لانه لا يجوز انما والتاكيد في هذا الباب لعدم الفائدة
فهذا ما اليه ملجا فكيف متوقيا وما اجاز سيبويه لا يمنع احد وهو انما اجاز المصدر المضموم
توكيد قيد لم يجز ذكر المصدر اي قد ذكرت المصدر الذي ينظر من وجوه قوله ونصبه الفعل
على مزيدة قال الشارح اعلم ان المفعول به منزل منزلة الجزء لانه يتم به ما يتعلق به الفعل ويبنى عليه
الاسناد وهو التعدي لانه فضل لا يقتضيه وانما يقتضيه هو لكنك تقول ضربت

بلا بينة فالاستعارة ابلغ واسناد الانتقال بالعطف على الاستعارة بالرأس وايضا في
شيبا بالجر بالتنوين او بغيره للتمييز على اراده ابيضاض كما يجيء تحقيقه عند ايراد
ايضا ان لا يقال ان قوله مستعمل لم تتعلق استناد الانتقال الا آخرا اي انما اسند الانتقال الا آخر
واذ قيل شيبا فيتعلق شمول الانتقال الرأس شيئا فشيئا جميع اجزائه فاستقل سببا
رأسي ووزانه مشتعل الرأس شيبا ووزانه اشتعل الشيب رأسي وزانه اشتعل بيتي نارا
والفرق بينهما ان بين الوزانين ظاهرا لان الاول لا يقتضي الا الاشتعال في نار ما في
البيت فلا يفيد الشمول والثاني يقتضيه فيجعلها يفيده كما ذهب اليه والثاني ان يكون قوله
الجملة عطف على قوله فيما سبق لانه من الاستعارة او انما قصدت بهذه الجملة التشبيه لما ذكر
والثاني من سلوكه طريق الاجمال ثم التفصيل لان اسناد الانتقال الى الرأس مما احتمل وجوها
كثيرة من وجوه شتى فاجمل اولا ثم فصل بقوله ما بينه وفي ايراد الابهام عقيب ما ابهم
وهذا مذهب ابلغ لما فيه من التأكيد والتمكين فخصت وعني بها اي عني هذا الكلام من بين
سائر الكلام بهذه الاختصاصات من تكوين شيب الافادة المبالغة لانه انما للتمييز اي شيبا منتشرا
وجعل شمول الانتقال اياه شيبا اي يشيب وكذا في المنصوب فانه ايضا من المنصوبات
التي تقدمه الافعال الناقصة وما جرى مجراها من الاشياء التي يحمل عليها وقيل من الافعال المقاربة
فانها ما اخذ منها كاد وكرب لدلالتها على صفة كالافعال الناقصة والا فاتم فاذ قلت
كيف جعل المتبوع معمولا للعوامل التبعية جاز سواء على عدة المتبوعات من المنصوبات الغير
المستأنفة عنه من معمولات العوامل التبعية لانه الذي من اجله الفعل في قوله ومنصوبا بالفعل
الناصب التمييز على انه تتم للتوكيد لانه كغير البعض منها فاذ كيف يكون جملة من معمولات
التمييز وعامله جملة يكفل بكمره الباب قلت انما جعل المتبوع المنصوب فيما من معمولات الناصب
على الاطلاق نيابة كما مر وسماعيا للمتبوع المنصوب الناصب التمييز على انه تتم للجنس
بدلالة ما تقدم بعد ذكر وجملة الافعال الناقصة من العوامل السماعية والا بعد وقيعة فما
السؤال والجواب على عربية التام وجنسيته فيلزم بالنصب جوابا للنفي ما ذكرتم من
السؤال تفهم والتمام حقه قال الشيخ اعلم ان المصدر الذي لا يدل الا على الحدث من غير

وسمّاه المصدر المختص بصفة من الصفات او بلام خاصّة نحو رجعي القهقرى او بوضعه مقامه
نحو جلوسًا حسنًا والخروج الامير وقعدتُ مني على مسلمًا او بتعريف عهد مثل اتبع ذا او
يكون بيانًا لعدده نحو ضربته عشرين ضربًا او لنوعه نحو ضربت اتوا قيامي القرفصاء او اضافة اسم
التفضيل واشباهه اليه نحو خير مقدم واشدّ الضرب وكذا عوّدها او يكون مثنى نحو ضربتين
او جمعًا نحو ضربات ولطفًا زيد ضرب من الضرب وانواعًا من الضرب واما اليائي نحو
سمعًا واطاعةً وكاذبًا الحدّ مستفادًا من المرضوع والنحو ضربتين وضربًا كبيرًا اي يدل على الضرب المقيّد
بالصفة بمعنى ذلك ضربًا شديدًا والنحو ضربته القاعد والاولان يشاركانه اي مرادفه الموضوعة موضعه
نحو سوطًا او سوطيّة او سوطيّة واسواطًا او مثنيّة الآلة نحو ضربته سوطين او جمعها نحو ضربته
ليعمّ الاقسام مقامه وقد جمع بين هذا القسم الاخير الذي والذي في نحو ضربته ضربتين لهذا
قصدًا مثلًا الاولى او الثانية تأكيد نحو ضربته ضربًا ثانيًا او الاولى مثلًا نحو ضربته ضربتين
الضرب نوعًا آخر او نوعًا وكذا الذي يكون نوعًا آخر او عددًا بخلاف الثالث
لانه يدل على ان الفعل اتى بالمصدر اثنا او يكون ناصبًا لمصدر او جمع مصدر تامّ
بناءً على ان الاول كما ذكرنا ضربت ضربًا هذا مذهب الجمهور وذهب ابن الطراوة الى انه منصوب
المصدر المؤكد لعامله منصوب الفعل الواجب اضماره تقديره ضلت ضربًا وقد يجب القول انه
منصوب بفعل آخر واجب الاضمار ولما انه اما ان يكون مصدرًا او جمع مصدر
والاول اما ان يدلّ على الانتقاء اي ويوازي الفعل في لفظه وضعًا الاصلية والا فمن يضرب
القضيب لم يرتكب واضاء بالسلام من لا يعبأ بنا واما ان لا يكون مصدرًا لا ثبت الا ادنى
انبا بالياء اي اثبت بيّنة الانتفاء نيابة كمرّ ضلّه مطاوعًا لنا حيه
والنا لقد لياء عليهنّ اذ مضابت جملت بت وهذا مذهب اكثر النحويين ثم ان ثبت
البيّنة والتبرئة واما ان يكون مصدرًا لفعل مقدّر اما كم ينعم بانا انتصابه بفعل محذوف اولًا بالياء
فيكون لا لافادة المصدر الفعل والا لوازم في الحروف الاصلية اي لا يكون من لفظها مناسبة
في القطع بأن يكون من غير لفظه ومعناها نحو اعجبني ايتاع حيًّا لانه لو اعجبك فقد اعجبك

هذا مذهب الاخفش وذهب سيبويه الى ان العامل هو المحذوف فانتصاب ما ذكر من المصادر
بفعل محذوف جائز جلست جلوسًا وكرهت كراهيةً وحييت تحيّةً واليّةً والى هذا الاول
ظاهر رجع القهقرى وقعد القرفصاء واحتمل الضمّ والفتح منا قال سيبويه
لما تعرّى الفعل الى اسم الدال على التأكيد توهم فنصب كلامنها الفعل المذكور لذلك وقال الجرمي
تذكير الفعل المذكور العامل بتمام الصفة مقام الموصوف فالعامل على الاول بلا واسطة وعلى الثاني
بالواسطة والمختار هو الاول لان الحذف لا جواز فيه جريانًا على منوالها كما مرّ ما سماعًا
لانها ذكرت بيانًا لما فعله فاعل والمبيّن هو الفاعل لا نفس المصدر فكان ضربته سوطًا واقعًا
لانها قامت مقام المصدر لما كان اذ الضرب بسوط مصدّقًا فالاصل ضربته ضربًا بالسوط فحذفت
ضربًا لدلالة الفعل واقيم آلته مقامه ثم حذف الجار لما مرّ حكم ما يقوم مقامه فنصب نصبه
اليه كما تذكير لما المصدر وضميره كما مضى فان قيل لم لا يجوز ان يكون ضربته سوطًا منزّلًا منزلة
جلوسًا بجامع ان مصدر ما ليس سوطًا اي ضربته بالسوط اجاب بقوله والسوط الذي مصدره
يسوط بدليل توهم ضربته سوطين واسواطًا ولو كان مصدرًا لما ثنّي وجمع كما لا يثنّى ويجمع
لفاكهة لانه لا فائدة لاثنيته ظاهرة ولا يخفى وقد عرفته وايضًا ان السوط ليس آلة لكل ضرب حيث لا يفهم
من ضربته السوط بخلاف قعدت جلوسًا فانه يفهم بهذا ان السوط ليس آلة والذي مصدره الضرب
والسادس وكرهت بقولهم ان السوط لا يجوز ان يكون مصدرًا لانه اي السوط ضرب مخصوص والذي
الضرب بالسوط ومدلول ضربت ضرب مطلق فالسوط ليس بمدلول ضربت بل فرد من افراده لا يقال
ضربت عليه غير عند بقوله فلانة ضربت عليه اي على الضرب بالسوط لانه اعلم لا يفهم
لغة من جعل الاسم كمصدره مرادفًا لفعله ضربًا لانه لفظ ضربته ادلّ على الضرب المقيّد
بتلك الهيئة لانه ضرب بسوط مصدّق وانتصب انتصابه وبهذا الوجه واما كان دالًا
على المصدر الا انه يستفاد الضعف منه وزاد الاعلم وجهين احدهما ان لفاعل
ان يعبّر لما قام بزعمه ينصب السوط مصدرًا بضربت لعدم دلالته عليه بالحرى ان لا يعبّر
اي بضربت حال كونه ناشئًا بين ما ذكر من عدم الدلالة وانما كان احرى لان السوط
مصدرًا لم قرب الى الفعل في الجملة واما اسمًا فلا وعدم كونه منصوبًا اسمًا الى عدم مصدره

لا الاحداث لا يقال زيد قائم غلامه كما لا يقال قام غلامه الا ان يكون خطأ للاخفش وكوفيا قائم لا يشبه الاعراب في عمله
فان قلت ما بال اسم الفاعل سواء كان للحال او الاستقبال لا يعمل الا وهو نكرة ويعمل وهو موصوف بعد ان يكون
لازما يعمل عمل الفعل اما بالوصف فلانه لا يوصف وانما يوصف الخبر فكون وصفا لخبر ان وكان ذلك
اسم الفاعل الموصوف لما كان يقع موقع الفعل وليس فيه مشابهة من جهة اللفظ والمعنى اذ لا يجد
من كل مشابهة وجب ان لا يكون عاملا كما لا يعمل الفعل الخبر ضارب ومضروب مع
انهما كالمرتبة في العمل والمعنى الذكرة قلت الجواب عن كل شيء على حرف واحد وهو ان كل واحد من هذه
الاقوال بينه وبين الفعل مشابهة لفظية في الامر بينة واذا اشتركا في الاصل ما يقوم مقامها
وهي الحمل المشتق على الفعل بجامع كونه حدثا وذاتا وقيل حاملا لمعنى الحدث وعند بعضهم كونه مبنيا من الحدث
لا يحل محله الا في اثنين الاول اسم الفاعل والمفعول والظرف والمصدر لجريانها على الفعل في حركاته
وسكناته والثاني الصفة المشبهة باسم الفاعل لجريانها على الفعل في حركاته وسكناته فاذا قلت
يعمل اسم الفاعل لانه جار على الفعل المضارع في حركاته وسكناته فاذا قلت ضارب زيدا امس
او الان او غدا فانه يعمل لانه جار على يضرب في حركاته وسكناته فاذا قلت زيد ضارب عمرا
او ضارب عمرا امس او الان او غدا فانه لا يعمل لانه ليس جاريا على يضرب في حركاته وسكناته
فان قلت ما بال اسم الفاعل لا يعمل الا وهو نكرة ويعمل وهو موصوف بعد ان يكون
لازما يعمل عمل الفعل اما بالوصف فلانه لا يوصف وانما يوصف الخبر فكون وصفا لخبر ان وكان ذلك
اسم الفاعل الموصوف لما كان يقع موقع الفعل وليس فيه مشابهة من جهة اللفظ والمعنى اذ لا يجد
من كل مشابهة وجب ان لا يكون عاملا كما لا يعمل الفعل الخبر ضارب ومضروب مع
انهما كالمرتبة في العمل والمعنى الذكرة قلت الجواب عن كل شيء على حرف واحد وهو ان كل واحد من هذه
الاقوال بينه وبين الفعل مشابهة لفظية في الامر بينة واذا اشتركا في الاصل ما يقوم مقامها
وهي الحمل المشتق على الفعل بجامع كونه حدثا وذاتا وقيل حاملا لمعنى الحدث وعند بعضهم كونه مبنيا من الحدث
لا يحل محله الا في اثنين الاول اسم الفاعل والمفعول والظرف والمصدر لجريانها على الفعل في حركاته
وسكناته والثاني الصفة المشبهة باسم الفاعل لجريانها على الفعل في حركاته وسكناته فاذا قلت
يعمل اسم الفاعل لانه جار على يضرب في حركاته وسكناته فاذا قلت زيد ضارب عمرا
او ضارب عمرا امس او الان او غدا فانه لا يعمل لانه ليس جاريا على يضرب في حركاته وسكناته
فان قلت ما بال اسم الفاعل لا يعمل الا وهو نكرة ويعمل وهو موصوف بعد ان يكون
لازما يعمل عمل الفعل اما بالوصف فلانه لا يوصف وانما يوصف الخبر فكون وصفا لخبر ان وكان ذلك
اسم الفاعل الموصوف لما كان يقع موقع الفعل وليس فيه مشابهة من جهة اللفظ والمعنى اذ لا يجد
من كل مشابهة وجب ان لا يكون عاملا كما لا يعمل الفعل الخبر ضارب ومضروب مع
انهما كالمرتبة في العمل والمعنى الذكرة قلت الجواب عن كل شيء على حرف واحد وهو ان كل واحد من هذه
الاقوال بينه وبين الفعل مشابهة لفظية في الامر بينة واذا اشتركا في الاصل ما يقوم مقامها
وهي الحمل المشتق على الفعل بجامع كونه حدثا وذاتا وقيل حاملا لمعنى الحدث وعند بعضهم كونه مبنيا من الحدث
لا يحل محله الا في اثنين الاول اسم الفاعل والمفعول والظرف والمصدر لجريانها على الفعل في حركاته
وسكناته والثاني الصفة المشبهة باسم الفاعل لجريانها على الفعل في حركاته وسكناته فاذا قلت
يعمل اسم الفاعل لانه جار على يضرب في حركاته وسكناته فاذا قلت زيد ضارب عمرا
او ضارب عمرا امس او الان او غدا فانه لا يعمل لانه ليس جاريا على يضرب في حركاته وسكناته

يكون جمعه ... كتب جمع كتاب وهذا الجمع ... الآحاد ... واحدة
فصار بهذا الاعتبار كأنه جمع ... من قول سيبويه ولما لم يصرف الاسم ... لانه
ليس ... يكون واحد على هذا البناء ... ولما لم يصرف الجمع الذي ... منتهى الجموع لذلك
لم يكن ... في موضع آخر ... باب ... فانه جمع لا نظير له في الآحاد
مع انه منصرف ... الحركات والسكنات ... [illegible]
ونظيره في الحركات والسكنات ... [illegible]
ان ... منصرف لعدم نظيره ... [illegible]
... [illegible] ... بالاعتبار الاول
... [illegible] ... الاول والثالث ... الاصح ...
... [illegible] ...
... [illegible] ...
... [illegible] ...
... [illegible] ...
... [illegible] ...
قال ابن ... [illegible] ... جمع ... [illegible]
والمبالغة ... [illegible] ...
ابو علي الفارسي ... [illegible] ... اصابيح ...
واناعيم ... [illegible] ...
ذكر ... [illegible] ... اناعيم ... الجموع ...
لانها جمع ... [illegible] ... افاعل
ونعم وانعام واناعيم ... [illegible] ...
... [illegible] ... اناعيم ... [illegible] ...
... [illegible] ... اناعيل ... الجمع ...
... [illegible] ...

ومصابيح من الجمع الذي ليس ... واحد وليس ... على الحقيقة ... [illegible]
من جهة ... والوزن ... [illegible]
... [illegible] ... عند سيبويه
... [illegible] ... سيبويه ... [illegible]
... [illegible] ...
ابو علي ... [illegible] ...
... [illegible] ... قوله ... [illegible]
... [illegible] ...
... [illegible] ...
ثلاث احرف ... [illegible] ...
... [illegible] ...
... [illegible] ... قوله ... [illegible]
... [illegible] ...
... [illegible] ...
... [illegible] ...
... [illegible] ...
... [illegible] ...
فاذا ... باب كينونة ... [illegible]
... [illegible] ...
في كينونة ... [illegible] ...
وكلام ... [illegible] ...
... [illegible] ...
... [illegible] ... سيبويه ... [illegible]

بحسن عناية الله تعالى
كتبه في اول عوض التصدق العبد
تاريخ سنة
١٩٨

ورايت مذكورا وهو ربما يحذف كما هو بيّن التتوين كقولهم زيد غلام عمرو بالاضافة التركيب الياء مركب وهي الاضافة اليائية مزيدة الآخر سكنوا عليها على التركيب بل هو اولى فيزيد على التركيب المعنوي والتقاديري حتى مذهب كثير لجواز ادخال اللام فيه فانه كما يصح زيد غلام عمرو يصح زيد بلا فارق الا دخول اللام مع ان ما ذكره صاحب الايضاح دقيق وهو ان هذه الاضافة لفظية لا معنوية كغلام زيد فانه زيد فيه يدل على ما يدل عليه الغلام مجملا بلا تعرض لاضافة ما اليه كما ليس كذلك اضافة اليد بعلامة بل هو مع عمرو يدل على عمرو الذي لا تعرض لزيد الذي هو بعلامة وهو معلوم فانه تلخيص فائدة هذا الكلام قلت وهي اشتهت على شقاشق المشارح المفاضل فوقعوا اعتماده حاصله جعلوا الاضافة اذا لا يدل على ما يدل عليه المضاف اليه كان في الوجه الاول اتصالا بالمركب وفي الثاني منفصلا عنه في صورة الخط وكل ما لا يعرف في العربية يعرف بين ان كان الا انه العلمية لم توجد مشروطة فيها فيه سيبان او اسباب الا وهي شرط في الجمع او في اسم واحد فيمن العلم العلمية شرط فيه كالتركيب والجمع والالف والنون في كلام والتاء مثل بالتاء صوتيا او لفظيا قيل والتعريف وفيه نظر وفيه ما ليست بشرط كالعدل وزعم الفعل فانه يكفي بلا سبب او سبب واحد وقد مر انتفاء الاولة ما وجد مزاوزانها العدل ليس بشيء مضر على الاصح زاي الفعل وهو معلوم فيما وجد بسبب الانفراد. فلا يكون بهذا الاعتبار فانه يكون لهم فيه علمية وزعم الفعل والعدل حتى لو انكلم يعرف بقائه على سببين بل ليس معها الا احدها فيبقى على سبب واحد اذ انكلم لا يعرف بساجد وحمراء اذا سميتا اذ لا تاء ولا الف للعلمية فالزائد لم يعرف عنوان السلم وهو ان كل ما كان لفظه مستقلا بالوصفية ويكون بين الوصفية فيه لفظ قبل العلمية كسكران واحمر اذا سميت بهما العلمية وزعم الفعل اذا كان معها العلمية كما في ايا بشر ذكر في ايا بشر واحد عدا ديبا او لا لعلم براحد من الجماعة السماة بذا فاذا اريد لفظ زيد الوصفي او احد مسمى الذي يصدق عليه مقولا على كل من يسمى به بالتطابق او التضمن او الالتزام كما في بعض شروح التلخيص فانه يفيد ان الدال على الكل كالشمس فرق بين الكل والبعض بالمطابقة والتضمن والالتزام كما هو مقرر في محله فاحفظ هذا فانه ينفعك في مواضع كثيرة

فيه خلاف بين سيبويه والاخفش فعند سيبويه ينصرف ايضا مزيد سيبويه وينصرف عند الاخفش وجهه الاخفش ظاهر يمكن بجوز التسمية على الله تعالى الا ان الوصفية غلبت بالتكبير فزالت العلمية جميعا فبقي العلم على سبب واحد وهو زيادة الفعل وهو منصرف فيه وانا بعد سيبويه فيه انه ايضا كما ذكر اما ان الاخفش ظاهر فلان العلم على سببين منصرف فيه والوصف ذلك سببان بذات الوصفية الثاني فلانك بعد ان اصله الذي ثبت له حين الغلبة مرتجل اعتبار الوصفية الحالية فيه ان الوصف وجميع ما يكون بمعناه مرتجل شخصي فيه الجزء بل الكل انه كما كان ثابت له الا العلمية وزوالها ايضا ولو اريد اثباتها لجاز واذا كانت الوصفية زائلة واما اعتبارها فهو على الكل الاصلي وهو منع الصرف بناء وخطأ التكبير الذي هو الاصل ويدل على اعتبارها في جمعه ولما كان العلم علما لانها من الاحكام اللفظية ولزوال العلمية لما جاز ذلك كما لم يجز بعد ان لا يكون منصرفا له هو وارقم كما له وان خرجت الوصفية اجتماعا فانه كذلك الاعتبار وانما اعتبرنا فقهيا في انفعل العلم وهو مثل مساجد لانه حينئذ لم يتصور بمزيدي جملة فلا يكون مثله. فاذا تقرر فهم وهو متفق عليه انه اذا كان لم يتصور كون صفة فانه قلت فلتجز مع العلمية والجمع كمزاحم على ما مر في الصرف قلت ينافي ثبوت نهاية التحقيق يرجح عدم اعتبار ما معها فانه قلت فلا يعتبر اعتبارا مع التكبير فانا نكر نفس العلم بعد انتفاء اعتبار الوصفية فلا وجه لاعتبار بعد ذلك قلت كذلك اعتبارها لزوال العلمية فانه قلت فلا يلزم من عدم اعتبارها مع العلمية عدم اعتبارها بعد التكبير فانه قلت هذا السؤال يحقق فيه سيبويه الجمع وادخال اللام فلم اجتمعت تلك الآتيهما فقال من حيث ان اجتماع الوصفية مع العلمية مثل منع الصرف لانهما بل جاما اعتبار الوصفية لاستلزام كل منهما في حال اعتبار الوصفية فيه حال اعتبار الاخرى اجتماع متضادتين مثل اجتماع حكم واحد وهو نظير ما في الاصلية انه كان وصفا في الاصل فالاصل بصدق ذلك غير متضادتين تثبت لشيء حكم واحد لجواز ان يحكم على ما ذكر امر ما لا ان يجمع على موضوع واحد وصار وصفا على ما مر في قوله تعالى وعبد الطاغوت ان جمع فيما بعد عمرو ولن تبت الآخر وطا وقد ناظر ابو عثمان الاشنانداني بعض المتأخرين في هذه المسئلة فاذعن بعد ما مرت بنحو اربعين سنة اربع مع تحقق العلمية والوزن فقال الاخفش في جواب انصف اربع سنا لانه كان في الاصل اسما منصرفا والوصفية